البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	دور البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Role of Basic and Technological Infrastructure in Attracting Foreign Direct investment to Egypt
إعداد	عبد الوهاب إبراهيم عبد الوهاب حسن عامر
إشراف	د/ أحمد رشاد /أستاذ الاقتصاد المساعد ومدير مركز العلاقات الإقتصادية الدولية

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية(286)

شكر وتقدير

في البداية نحمد الله تعالى على أن وفقنا لإنجاز هذا البحث، له الحمد والشكر، يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور / أحمد رشاد لما قدمه من آراء وأفكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة طوال فترة إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذا البحث .

كما يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحني أو أرشدني أو وجهني أو ساهم معي في إعداد هذا البحث بإيصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحله.

خطة البحث

ملخص البحث.

المقدمة .

مشكلة البحث .

أهداف البحث .

أهميه البحث .

فرضية البحث .

حدود البحث .

الدراسات السابقة .

(1) : الإطار النظرى والمفاهيمى للعلاقه بين تطوير البنية التحتية الأساسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

(1-1): أ_مفهوم البنيه التحتيه .

ب_البنية التحتية (قطاعاتها- خصائصها- أهميتها) .

(1-1-1): تعريف البنيه التكنولوجية .

(1-1-2) : تعريف الاستثمار الأجنبى المباشر .

(1-1-3) :نظريات الاستثمار الاجنبى المباشر .

_النظريه الماركسية .

_نظرية عدم كمال الأسواق .

_نظرية دورة حياة المنتج .

_نظرية الموقع .

(2): تطور الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

(1-2) : تطور الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2019) .

(1-2-1) : تطور الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2019) .

(2-1-2): خلاصة العلاقة بين تطور البنية التحتيه الأساسيه والتكنولوجية في مصر وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (2010-2019) .

(3) المشاكل والتحديات التي تواجه تطوير البنيه التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر .

النتائج .

التوصيات .

خاتمة .

قائمة المراجع .

ملخص البحث

استهدف الدراسة تحليل الوضع الراهن للبنية التحتية والتكنولوجية واستعراض أهم الجهود المبذولة لتطوير مشروعات البنية التحتية والتكنولوجية الجارية وأهمية ذلك في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وتطرق القسم الأول إلى دراسة الإطار النظرى والمفاهيمى للعلاقه بين تطوير البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي ، وتطرق القسم الثانى إلى دراسة تطور الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية والعلاقة بينها وبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتطرق القسم الثالث إلى دراسة أهم المشاكل والتحديات التي تواجه تطوير البنيه التحتية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق على البنية التحتية الأساسية و التكنولوجية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وكذلك مساهمه تطوير البنيه التحتيه والتكنولوجيه في مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذى من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال خلق وتوفير فرص العمل اللازمه لتوظيف الشباب، وبالتالي الحد من مستويات البطالة المرتفعة.

Abstract

The study aimed to analyze the current situation of infrastructure and technology and review the most important efforts made to develop infrastructure and technology projects and the importance of this in attracting foreign direct investment from abroad. The study used descriptive analytical method. The first section dealt with the study of the theoretical and conceptual framework of the relationship between the development of basic and technological infrastructure and foreign investment flows. The second section dealt with the study of the development of investment in basic and technological infrastructure and the relationship between it and the flows of foreign direct investment. Between the volume of spending on basic and technological infrastructure and the inflows of foreign direct investment, As well as the contribution of the development of the infrastructure and technology in Egypt to attracting foreign direct investment that will advance the wheel of economic and social development, by providing capital and modern technology and benefiting from it in establishing economic and development projects, with the aim of achieving social welfare for all members of society, by creating and providing opportunities The work needed to employ young people, thus reducing high levels of unemployment.

الكلمات المفتاحية

البنية التحتية الأساسية ، البنية التحتية التكنولوجية ,الاستثمار الأجنبي المباشر.

المقدمه

تمثل البنيه التحتيه العمود الفقرى وشريان الحياة لجميع أنشطه الحياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمعات المتحضرة وبدونها لا يمكن تحقيق أى تطور أو رفاهيه حضارية فى المجتمع .[1]

ويقاس تحضر الدول ومدى تقدمها باهتمامها بالبنية التحتية ، حيث تعتبر العمود الفقري والعامل الأساسي الذي تعتمد عليه الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي تساهم في تنمية المجتمع وتوفير مناخ صحي وآمن للفرد والمجتمع.[2]

وتعرف البنية التحتية بأنها عبارة عن مجموعة من الوسائل التي تستخدم في توفير الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها حياتنا اليومية، فتعمل على تصميم وبناء المرافق والأماكن التي تتكون منها القرى والأحياء من طرق وكبارى، وحدائق عامة،وشبكات المياه والصرف الصحى، والجسور، والأنفاق، ومولدات الطاقة والكهرباء و مزارع الطاقة الشمسية وغيرها من البنى التحتية الأخرى التي تساهم في بناء ونهضة المجتمع وتوفير حياة أفضل للأفراد من خلال تقديمها الكثير من المساعدات ، واى تقصير في هذه العمليات يؤدى إلى الكثير من الخسائر والأضرار التي تؤثر على الأفراد .[3]

وتؤثر البنية التحتية بالضرورة في اقتصاد الدول بشكل ملحوظ وتعتبر مفتاح أساسي لتحقيق مزيد من النجاحات والإنجازات، حيث انها لم تعد فقط مقياس لنجاح الدول وإنما أصبحت عامل أساسي وقوي في جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال إنشائها للعديد من المشاريع التنفيذية والتشغيلية والتي تدعم بدورها الإنتاج الصناعى والفردى من خلال إقامتهم لمشاريع صغيرة الحجم والمساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص عمل للشباب، وإتاحة البيئة المناسبة لهم لكي يقيموا عليها مشاريعهم ومساعدتهم بإقامة الطرق التي سهلت الحصول على وسائل المواصلات وإنشاء سكك حديدية التي تربط المدن ببعضها البعض فعملت على توفير المزيد من الوقت والجهد والمال من خلال تقصير المسافات وتوفير نفقات المواصلات مما يخلق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادى [4]

فالبنيه التحتية تمثل الهيكل المنظم واللازم لتشغيل وعمل المشروعات أو تفعيل المجتمع أو لتحقيق الخدمات أو المرافق اللازمة والضرورية حتى يعمل وينمو الاقتصاد، كما أنها عدد من العناصر الهيكلية المتعلقة ببعضها والمترابطة لكي توفر إطار خاص يدعم الهيكل العام والكلي للتطوير والنمو، وغالبا ما تكون البنية التحتية عبارة عن الجسر الذي يعبر عليه العمل للنمو نحو التقدم والازدهار.[5]

حيث تسعى الدول النامية إلى جذب أصحاب رؤوس الأموال الضخمة للاستثمار بداخلها، وإقامة مشروعات اقتصادية، حيث أن الاستثمار الأجنبي للدول النامية بمثابة طوق نجاة لها من أجل تحقيق النمو والازدهار في مجال الاقتصاد، الأمر الذي يجعلها تقفز قفزة تنموية لتحقيق حياة أفضل للمواطنين في كافة المجالات ، فكلما زادت الاستثمارات الأجنبية، كلما ساعدت الحكومة لإقامة مشروعات هدفها الازدهار والنمو وتسهيل الحياة التجارية .[6]

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال مساهمته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح

---

[1]-محمد عبد السلام راشد ، 2015،دور البنيه التحتيه فى جذب الاستثمارات الاجنبيه فى الدول الناميه -دراسه تحليله مقارنه بين مصر وتركيا -رساله دكتوراه - كليه تجاره جامعه عين شمس ص 135 .

[2]- صحيفه العالم الجديد اصدار 2 ديسمبر 2017 .
[3] صحيفه العالم الجديد-المرجع السابق .
[4] - صحيفه العالم الجديد-المرجع السابق .
[5] -صحيفه الدستور إصدار 28 مارس 2017
[6]موقع المرسال -مقالة بتاريخ 6 سبتمبر 2020

والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية كأزمة المكسيك ودول شرق اسيا، وتمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، وكذلك يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية.[7]

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في أنه يعد مصدر لتعويض العجز في الإدخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته.[8]

مشكلة البحث :

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يستلزم تحقيق خدمات بنية تحتية وتكنولوجية متكامله تشمل الطرق و الموانى والسكك الحديد ومشروعات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والغاز والاتصالات وتوفير هذه التجهيزات يعد أمرا ضروريا لايجاد بيئه استثماريه محفزه لإقامه مشروعات تنمويه تسهم فى زياده الناتج المحلى الاجمالى وتؤدى الى تحسين الظروف المعيشه للمواطن من خلال توفير الخدمات الماديه والاجتماعيه وتوفير فرص العمل للمواطن كما أن هذه التجهيزات تعد شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات الأجنبيه وتمثل البنيه التحتيه العصب الشوكى وشريان الحياه لجميع الأنشطه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه فى المجتمعات المتحضره ومن دونها لا يمكن تحقيق اى تطور أو رفاهيه للمجتمع وهذه الحقيقه تؤكدها الرؤيه الواقعيه والراشده لما تؤدى اليه خدمات البنيه التحتيه من دعم وتكامل وربط لمقومات الاقتصاد إلا أن الوضع فى مصر على مدار الحكومات المتعاقبه والذى يستهدف جذب مليارات الدولارات كاستثمار أجنبى من الصعب تحقيق ما يطلق أو يعلن عنه وذلك أن المستثمر القادم الى مصر من اهم عوامل جذبه هى البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وهل ستوفى له المناخ الملائم لأعماله و احجامها فليس من المعقول أن يبحث مستثمر عن مكان لاستثمارته لاتتوفر فيه مصادر الطاقه لمصنعه أو لأعماله او لا تتوفر فيه شبكه طرق امنه إلى حد ما أو يتوفر فيه عوامل أخرى من جذب الاستثمار الأجنبى ومن هنا نجد أن البنية التحتية تحتل مكانه بارزه وهامة فى جذب الاستثمار الأجنبى وبالتالى دفع عجله النمو الاقتصادى .

أهداف البحث :

1- بيان مفهوم مشاريع البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية .

2_إلقاء الضوء على دور مشروعات البنية التحتية الاساسية والتكنولوجية فى التنميه الاقتصادية .

3- مراجعة الوضع الحالي لخدمات البنية التحتية والتكنولوجية في جمهورية مصر العربية .

4- التعرف على التحديات التي تواجه مشروعات البنية التحتية الأساسية و التكنولوجية.

[7] عائشه عزوز ، ليندا بولعسل ،2020 -مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الدول العربية ، جامعة الجزائر- مجلة الاستراتيجية والتنمية ص 204

[8] عبيدي هارون ، نصير محمد الأخضر ، فقيري عمار ، 2017، دراسه تحليليه تقيميه لتجربه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ومصر (2000_ 2016) رسالة ماجستير -جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية.ص 11-12

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في تحليل الوضع الراهن للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية و استعراض أهم الجهود المبذولة لتطوير مشروعات البنية التحتية والتكنولوجية الجارية التي تسهم في تحقيق التنمية واقتراح بعض التوصيات لتطوير البنية التحتية والتكنولوجية .

ويرجع الاهتمام بدراسة البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية الى أهميتها في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر من الخارج وتشجيع الاستثمار الداخلى ومن ثم دفع عجله التنمية .

وتأتى أهمية البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية من الآثار التي تتركها على البلد بشكل عام والاقتصاد بشكل خاص، وبالتحديد مسألة النمو الاقتصادي وتوليد الفرص، لانعكاسها بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي، بل اعتبرها البعض مفتاح النمو الاقتصادي وفرص العمل، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وتوليد الفرص تنعكس على الاستقرار الاقتصادي، دون تقدم ملموس في جودة البنية التحتية فضلاً عن وجودها في بداية الأمر.

وقد اطلق البنك الدولي تقريره تحت عنوان "شريان الحياة: فرصة البنية التحتية المرنة" في 2019/6/19 للدلالة على أهميتها ويعدُّها "جوهر الحياة وركيزة سبل كسب العيش، ويمكنها تحسين عمل المدارس والمستشفيات ومؤسسات الأعمال والصناعة، وكذلك فرص الحصول على الوظائف وتحقيق الرخاء" كما يقول رئيس مجموعة البنك الدولي.

حيث ان البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية تمارس دوراً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي تحققاً أو غياباً ما دامت إنها تشكل جزءاً كبيراً من المناخ الاستثماري. لأنها تنعكس على ثقة المستثمر، من خلال قنوات كُلف الإنتاج والأسعار، ومستوى الأرباح أخيراً، ارتفاعاً أو انخفاضاً، التي تكون محط أنظار وثقة المستثمرين.

فعندما تتوفر البنية التحتية في بلدٍ ما بشكل متكامل (مترابطة) وذات جودة عالية وبأسعار مناسبة ستنعكس، بلا شك، على انخفاض كلفة إنتاج تلك السلع والخدمات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وزيادة الطلب عليها فيرتفع مستوى الأرباح فيكون هذا البلد هو محط أنظار وثقة المستثمرين فيه فيزداد حجم استثماراتهم فيه، مما يعني خلق مزيد من فرص العمل وزيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أخيراً.

ويحدث العكس تماماً أي في ظل غياب أو سوء البنية التحتية من حيث عدم تكاملها أو رداءة جودتها أو ارتفاع أسعارها سترتفع كلف إنتاج السلع والخدمات ثم ارتفاع أسعارها وانخفاض الأرباح فتنخفض ثقة المستثمرين بهذا البلد فينخفض حجم الاستثمار ويتبعه غياب الاستقرار كنتيجة لزيادة البطالة وانخفاض النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

وجود علاقة طردية بين الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

حدود البحث

اعتمد الباحث على دراسة الشق المكانى ويتمثل في دراسة دور البنية التحتية والتكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وعلى دراسة الشق الزمانى والذى يتمثل في دراسة دور البنية التحتية والتكنولوجية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفتره من (2010-2019) .

الدراسات السابقة

1-استهدفت دراسة (عبد الفتاح أحمد نصرالله و زكي عبد المعطي أبو ز يادة -نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين) إلى بيان مفهوم مشاريع البنية التحتية وأثرها على جذب الاستثمار ودراسة الأدبيات الخاصة بتطوير تجهيزات وخدمات البنية التحتية والتعرف على التحديات التي تواجه مشروعات البنية التحتية في فلسطين.

و استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتوضيح مفهوم البنية التحتية ودورها في دعم القطاع الخاص، بالإضافة لدورها في تحقيق النمو االقتصادي.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تعزيز خدمات البنية التحتية يسهم في الحفاظ على استمرارية معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الإنتاج واستيعاب العمالة.
- إزالة القيود المفروضة على تطوير الاتصالات الرقمية من خلال تخصيص الترددات واستيراد المواد اللازمه لبناء البنية التحتية يمكن أن يخفض التكاليف الإنتاجية ويحد من منفعة الشركات الإسرائيلية و تحقيق النمو الاقتصادي.
- انخفاض قيمة النفقات التطويرية، في ظل ارتفاع متطلبات إعادة الإعمار للبنية التحتية المدمرة وتطوير شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات للحد من الفاقد وهدر الموارد[9].

2_استهدفت دراسة (محمد عبد السلام راشد ، دور البنية التحتية في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية) إلى إلقاء الضوء على أهميه البنية التحتية في جذب الاستثمارات الاجنبية و إلى تقييم الوضع الحالي للبنية التحتية ومايوجد بها من قصور ومعوقات تكون سببا في عدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية والتي منها مصر

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تعتبر البنية التحتية العصب الشوكى لأى دولة طامحة في التقدم
- تعتبر مشروعات البنية التحتية هي الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم
- استطاعت تركيا استغلال موقعها في وضع مشروعات بنية تحتية تجذب من خلالها المليارات .[10]

3-استهدفت دراسة (رائد محمد حلس ، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الإقتصادية في نمو الاقتصاد الفلسطيني) إلى التعرف على مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي الفلسطيني

[9] -عبد الفتاح أحمد نصرالله ، زكي عبد المعطي أبو ز يادة ،2019 ،نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان (نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية االقتصادية في فلسطين) .

[10]-محمد عبد السلام راشد، 2015، مرجع سبق ذكره .

و الوقوف على مشاكل ومعوقات البنية التحتية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في فلسطين وكيفية مساهمة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لبيان وتوضيح مستوى العلاقة بين الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الاقتصادية والعائد المتوقع للنمو الاقتصادي الفلسطيني ، وذلك يالإستناد إلى البيانات و الإحصاءات والسلاسل الزمنية المستقاة من مصادرها الرسمية .

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تدني حجم الإنفاق الحكومي التطويري في فلسطين سواء الإنفاق الحكومي الممول من الخزينه أو الممول من المساعدات الخارجية خلال فترة الدراسة (1996-2017)وذلك بسبب تخصيص معظم الإنفاق الحكومي لتغطية الإنفاق الحكومى الجارى (الرواتب و الأجور ونفقات غير الأجور وصافى الإقراض) ومما يدل على النقص الكبير في معدل ماتنفقه الحكومة أو الموجه من المنح والمساعدات الخارجية في تمويل وتشيد البنيه التحتية.

-اعتماد تمويل المشاريع التطويرية (مشاريع البنية التحتية) على المنح والمساعدات بنسبة كبيرة حيث بلغت نسبة تمويل المشاريع التطويرية من المساعدات الخارجية نحو 84,3% مقابل 15,7% تم تمويلها من الخزينة خلال الفترة من(1996-2017) .

-تدني مساهمة الإنفاق الحكومي على المشاريع التطويرية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، حيث بلغ متوسط مساهمه الإنفاق الحكومي التطويري في الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة (1996-2017) نحو 3% فقط .[11]

4- استهدفت دراسة (عائشه عزوز و ليندة بولعسل -مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،حالة الدول العربية) إلى بيان واقع البنية التحتية للنقل في الدول العربية و إظهار مدى مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول العربية وكذا إظهار مدى جاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر .

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

-الاهتمام الفعلي والحقيقي بالبنية التحتية لقطاع النقل بتبني أحدث المنجزات التكنولوجية التى من شأنها أن تطور من منظومة النقل مما يساهم في تعزيز تنافسية الدول العربية والإندماج في الاقتصاد العالمي.

-تطوير نماذج وأساليب قياسية وتنبؤية لقياس التقدم المحرز في قطاع النقل وأخذ النتائج المسجلة بجدية لتحليل مدى مساهمة هذه الأخيرة في زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

-ضرورة مراجعة النظم الإدارية والأطر القانونية والتي من شأنها أن تعمل على تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنطقة العربية.[12]

---

[11]- رائد محمد حلس ، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الإقتصادية في نمو الاقتصاد الفلسطيني ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم االجتماعية "رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية االقتصادية في فلسطين " جامعة النجاح الوطنية – نابلس .

[12] -عائشه عزوز ،2020، ليندا بولعسل ،مرجع سبق ذكره

5 – استهدفت دراسة (عبيدى هارون و نصير محمد الأخضر و فقيرى عمار -دراسة تحليلية تقيمية لتجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ومصر 2000-2016) إلى إبراز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرورة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المحلية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ومصر ، وكذلك عرض أهم المحددات الأساسية المساعدة على بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون القرارات المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثمارات . وكذلك التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر واتجاهات تغيره وتوزيعه الجغرافي والتعرف على مردوده الاقتصادي و مقارنة تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومصر تحليل مواطن القوة والضعف فيها، مع الفرص المتاحة، والتهديدات التي تسمم مناخ الاستثمار، وتطرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة الدول النامية في الحصول على مصادر تمويل دولية بديلً عن المديونيه وعبئها على البلاد ولكونه يلقى قبولا على المدى البعيد لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية الأخرى, بالإضافة إلى كونه مكمل للادخار المحلي، بدون أي التزام من الدولة المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في عملية التنمية بالدول المضيفة من خلال التكنولوجيا المصاحبة له، إن أحسنت هذه الدول استيعابها واستغلالها في العمليات الإنتاجية، وقد أكدت النظريات الاقتصادية على دور الابتكار والتجديد في تحديد القدرة التنافسية لأي مؤسسة أو دولة على المستوى الدولي .

-توضح لنا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر أن الشركات تقوم بهذا النوع من الاستثمارات من أجل المحافظة على المميزات الاحتكارية أو التنافسية الخاصة بها من خلال تحقيق إستراتيجيتها المتمثلة في غزو الأسواق الخارجية وحماية مصالحها، وكذلك استغلال الإمكانيات المتقدمة من قبل حكوماتها وما تمنحه الدول المضيفة من فرص استثمارية لها .

-يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا من خلال المحاكاة واكتساب الخبرات من المستثمرين الأجانب، حيث بات أكثر من أي وقت مضى من أولويات اهتمام الدول سواء النامية أو المتقدمة .

-يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدم هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة، وإن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هما أيضا يؤثران في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر[13].

6- استهدفت دراسة (محمد أحمد السيد ، تقدير أثر الاستثمار في البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة 1995-2015) إلى محاولة تقدير أثر الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مختلف المجالات التنموية وكذلك مدى مساهمتة في تحقيق النمو الاقتصادى .

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تم ضبط الهياكل التنظيمية والقانونية ، لمجاراة حركة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العالمية دون الانتباه للوضع الحالي

[13] - عبيدى هارون ، نصير محمد الأخضر ، فقيرى عمار،2017 مرجع سبق ذكره .

- حجم الاستثمار المصرى في صناعة البرمجيات يعتبر ضعيفا مقارنة بحجم السكان والدخل القومى بالإضافة إلى أن معظم الشركات العاملة في هذا المجال غير قادرة على المنافسة عالميا نظرا لضعف هياكلها وأيضا نتيجه غياب الاستراتيجية القومية للنهوض بتلك الصناعة وعدم وجود منظومة تربط جهود الدولة في هذا المجال في إطار موحد .
- عدم استفاده مصر من أسبقيتها في الإلتحاق بالمؤسسات الدولية وتوقيعها على الاتفاقيات الدولية TRIP'Sفي تحقيق موضع تنافسى عالمى ، كما لايزال القطاع في مصر بعيدا عن المستوى العالمى نظرا لعدم نضوج البنية التحتية الفنية والبشرية والاستثمارية مما ترتب علي هذا ظهور ما يعرف بالفجوة الرقمية أو الفجوة التكنولوجية المعلوماتية .
- عدم توافر حوافز جديدة بقانون الاستثمار رقم 17 لسنه 2017 تدفع الشركات المحلية للانتقال و الاستثمار في المنطقة العربية أو دول العالم .[14]

7-استهدفت دراسة (محمد وهيب جمال ، العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن) إلى

- بيان أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
- بيان تأثير العوامل السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
- بيان تأثير العوامل التشريعية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- بيان كيف تؤثر البيئة الإدارية والجوانب الإجرائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن
- بيان تأثير العوامل الثقافية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.
- بيان تأثير البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- بالنسبة إلى العوامل التي تؤثر على عملية اجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن فقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية والبيئية الإدارية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة إلى العوامل التي لا تؤثر على عملية اجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن فقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الثقافية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعتبر المؤسسات المصرفية من أكثر العوامل تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير التمويل اللازم للشركات الأجنبية للاستثمار في البلد المحلي.
- يمكن أن يلعب المستثمر المحلي دوراً حيوياً ومؤثراً لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث أن الشركات الأجنبية لا تزال تبحث عن الشريك المحلي خاصة الذي تتوافر فيه الإمكانيات المالية إضافة إلى خبرة الشريك المحلي في السوق.
- أشارت النتائج إلى أن غالبية الشركات الأجنبية تعتبر تذبذب سعر الصرف عاملاً يؤثر بشكل سلبي على الاستثمار نظراً للعديد من المخاطر المترتبة على ذلك، والتي من شأنها أن تحد من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[14] محمد أحمد السيد ،2020، تقدير أثر الاستثمار في البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة 1995-2015 ، بحوث ومقالات - كليه تجاره جامعه عين شمس -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى .

- تعتبر القيود المفروضة على حرية الأموال من والى البلد المضيف من العوامل المؤثرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
- وجود مرونة في القوانين المتعلقة بإقامة المستثمرين الأجانب في البلد المضيف من العوامل المؤثرة بشكل قوي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- هناك نوع من التعقيدات في الإجراءات الجمركية والبيروقراطية حسب ما أفاد معظم أفراد العينة.
- تعتبر الحوافز والإعفاءات الضريبية من العوامل الهامة التي تأخذها الشركات الأجنبية بعين الاعتبار عند اتخاذها لقرار استثماري في البلد المضيف. وقد اتفق معظم أفراد العينة على أن الحوافز لا تعتبر كافية أو منافسة للحوافز التي توفرها الدول الأخرى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[15].

8- استهدفت دراسة (شريط عابد و طالم على ، الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية -التجربة السعودية نموذجا) إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ومبررات حاجة الدول النامية إليه، بالإضافة إلى الإشارة إلى مختلف الأشكال أو الصور التي يمكن أن يتخذها مع دراسة وتحليل أهم الآثار الإنمائية الإيجابية التي يمكن أن يحدثها داخل الدول المضيفة (النامية)، وتسليط الضوء على تجربة المملكة العربية السعودية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية ومدى إمكانية صلاحية تبنيها في الدول النامية.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- هناك حاجة ماسة من قبل البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية نظرا لنقص رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لتمويل المشروعات التي تتطلبها مخططات التنمية، بسبب ما تعانيه هذه الدول من نقص في مواردها المحلية والذي يرجع لعدة أسباب كنقص الادخار وارتفاع الميل للاستهلاك...إلخ.
- لقد حظي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي وتناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته، كما اتخذ هذا النوع من الاستثمار العديد من الأشكال اختلفت من بلد إلى آخر تمليها ضرورة الاختلاف في بنياتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
- للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور مهم في إحداث التنمية بالدول المضيفة، إذا ما أحسنت هذه الدول اختيار مشروعاتها، فهذا المصدر يمكن من زيادة الإنتاج ما يؤثر إيجابًا على ميزان المدفوعات، المساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وإدخال مهارات فنية تساهم بشكل مباشر في تحسين أداء العمالة المحلية.
- تتمتع السعودية بمناخ استثماري جذاب يتميز بالاستقرار السياسي وسوق واسعة، ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق الكبير على التعليم[16].

9- استهدفت دراسة (زينب توفيق السيد عليوة ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في مصر) إلى تناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك أثره على الناتج المحلي الإجمالي في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في مصر، وذلك خلال الفترة من عام 1983 إلى عام 2009، حيث شهدت تلك الفترة تحولات عديدة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مما أدي إلى اختلاف محددات التنمية الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى.

---

[15] محمد وهيب جمال ،2009، العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن ، بحوث ومقالات - كليه تجاره جامعه المنوفية -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى

[16] شريط عابد و طالم على ،2015، الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل حركية التنمية الاقتصادية في الدول النامية - التجربة السعودية نموذجا ،بحوث المؤتمرات - جامعه لاهاي بهولندا -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل المستند على القياس الكمي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الأخرى، مثل: الاستثمار المحلي، والتجارة الخارجية، والإنفاق العام، وسعر الفائدة، على النمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً موجباً على الناتج المحلي الإجمالي ، أما في حالة وجوده مع بعض المتغيرات الأخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم ما له من أثر في رفع معدلات التشغيل والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأثيره الإيجابي في زيادة حجم الاستهلاك الذي يعد أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ما زالت مساهمته أقل من المتوقع، مقارنة بباقي المتغيرات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنه مازالت هناك الكثير من المعوقات ما زالت تحول دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمها عدم ملائمة البيئة التشريعية لرغبات وطموحها المستثمرين الأجانب، وعدم الاستقرار السياسي والقوانين الاقتصادية، بالإضافة إلى انخفاض العامل في مصر. وعلى عكس ذلك توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي له دور إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي ، وهو ما يؤكد أهمية الحاجة إلى تطوير المحفظات التي تشجع نوعي الاستثمار.

- أظهرت الدراسة أن قيمة الصادرات الكلية لها أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، حيث أدي إتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير إلى تعزيز القدرات التنافسية المصرية في الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ألأمر الذي يعني أنه لزيادة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ينبغي استكمال ما يلزم من إجراءات لتشجيع توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير الصناعات التصديرية؛ أما الأثر الذي أظهرته الدراسة لحجم الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي، فإنه لا يعني بالضرورة توجيه الإنفاق العام وتوجيهية نحو أغراض النمو والتنمية، وهو أمر يؤكده تحليل أهم بنود الإنفاق العام، والتي تتمثل في سداد أعباء الدين العالم المحلي والخارجي، وكذا حجم الدعم الموجه سواء للطاقة أو السلع الغذائية، مما ينبغي معه إعادة النظر في منظومة الدعم بصفة عامة. كما أظهرت الدراسة أن قيمة الواردات الكلية لها أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس ارتفاع تأثير هذا المتغير على العملية الإنتاجية وجاذبيتها للاستثمار، نظراً لانخفاض التكلفة النسبية لليد العاملة المصرية.

- أظهرت الدراسة إيجابية السياسة النقدية متمثلة في سعر الفائدة، حيث أدي ارتفاع سعرها إلى تحفيز الادخار العائلي وتراكم الودائع بالبنوك؛ ومن ثم، توفير مصدر لتمويل الاستثمار، الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، كما أكد البحث أن العلاقة بين الناتج الحالي ومستوي الناتج السابق تكاملية؛ ومن ثم؛ فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي من سنة إلى أخرى تساعد إيجابياً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يعني أنه ينبغي الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، لأن أي ضعف له في سنة ما، سوف يؤثر سلباً في الناتج المحقق في السنة التالية له. في حين أن عنصر إجمالي عدد العاملين قد شكل عاملا مؤثراً على النمو الاقتصادي، وذلك بالرغم من ضعف إنتاجية العامل المصري.

- يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة أثراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، الأمر الذي يشجع الدولة على منح مزيد من التسهيلات لتيسير تدفق تلك الاستثمارات في ذلك القطاع الحيوي، وعلى الجانب الأخر فإن زيادة توجه هذا الاستثمار نحو قطاع الصناعة يرجع إلى الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة في مصر، الأمر الذي يعني توجيه جزء من دعم عناصر الطاقة إلى المستهلك الخارجي في حالة تصدير المنتجات التي يتم إنتاجها؛ ومن ثم، فإنه على الدولة إعادة النظر في أسعار الطاقة للمواءمة بين تشجيع الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، والمحافظة على الثروات الطبيعية من عناصر الطاقة التي تتميز بندرتها في مصر.

- ينخفض الأثر النسبي للاستثمار الأجنبي المباشر في باقي القطاعات، مقل القطاع الزراعي والقطاع التمويلي والقطاع السياحي على الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى طبيعة كل قطاع وما يحيط به من عوامل تؤثر سلباً على درجة جاذبية كل منها للمستثمرين الأجانب. فعلى سبيل المثال يشهد القطاع الزراعي قلة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، واحتياج المشروعات الزراعية الكبرى كمشروع توشكي إلى بنية أساسية ضخمة. كذلك القطاع السياحي، فرغم أنه يمثل أحد أهم القطاعات التي تتوافر لها الكثير من عوامل الجذب والنجاح، إلا أنه لم يشهد توجهاً مكثفاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة لعدم توافر بعض العوامل، مقل الوعي السياحي لدى المواطن المصري وعدم قيام الدولة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني بالدور المناسب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من المزايا السياحية العديدة المتوافرة في مصر، بجانب العمل على صياغة استراتيجية متكاملة، ليس فقط لتنمية حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بل أيضا العمل على توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية[17].

10 استهدفت دراسة (محمد محجوب الحداد و شوقى جبارى ، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا - دراسة حالة"تونس ، ليبيا ، مصر") إلى :-

- التعرف على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول (ليبيا، تونس ومصر) بقصد التعرف على أثرها في تطوير هيكل الاقتصاد لتلك الدول.

- تحديد مدى نجاعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع النمو الاقتصادي الى الدول (ليبيا وتونس ومصر) بقصد الإسهام في فك دائرة الجدال القائم حول حجم الآثار الإيجابية أو السلبية التي يحملها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولة المضيفة.

-محاولة تقييم مدى فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة من طرف الدول (ليبيا وتونس ومصر) لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معرفة درجة تأثيرها السلبي أو الإيجابي على النمو الاقتصادي.

-تقديم اقتراحات لدول الدراسة (ليبيا، تونس ومصر) بغية تسديد خطاها في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأخص في مجال تهيئة وتحسين المناخ الاستثماري الذي تشير معظم الدراسات البحثية أنه العامل الأكثر تحكما في عملية جذب الاستثمارات للدول المضيفة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المنهج التحليلي الكمي والكيفي، وذلك من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي، لكل من ليبيا وتونس ومصر، ويتم ذلك استنادا لبناء نموذج قياسي وتقدير معلماته واختبارها اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية للفترة "1986-2008" والتي سيتم تجميعها من خلال النشرات الإحصائية والاقتصادية الرسمية والتقارير الدورية الصادرة بهذا الخصوص.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي"ILt " له آثار إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول الثلاث (ليبيا وتونس ومصر)، بمعنى أن الزيادة في التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي الحقيقي "بدولار واحد" تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأثر مضاعف تتباين قيمته بين الدول الثلاث .
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دولة من الدول الثلاث (ليبيا وتونس ومصر) لا يتعد كونه مكمل للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها فالتحليل القياسي أظهر عدم أهمية ومعنوية معامل الاستثمار الأجنبي

[17] زينب توفيق السيد عليوة ، 2011، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، بحوث ومقالات : معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى

المباشر الوارد لكل من الدول الثلاث، لصغر حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية.

- أظهر التحليل القياسي لبيانات كل من ليبيا وتونس إشارة موجبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للدولتين كل بقدر قيـمة المضاعف .
- أظهر التحليل القياسي لبيانات جمهورية مصر العربية إشارة سالبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ينافي النظرية الاقتصادية ويشير إلى التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لمصر.
- إن نمو الناتج لا يعود فقط إلى الزيادة في كم المدخلات من عناصر الإنتاج بل أيضا إلى نوع تلك المدخلات، وعليه يتعين على الدول أن تولي اهتماما أكبر بالعوامل المؤدية إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة كفاءة الاستثمارات "تحسين النوع الاستثماري "وخير دليل على ذلك تجربة مصر، فبالرغم من أن مصر استقطبت أكبر رصيد تراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الثلاث (ليبيا وتونس ومصر)عبر الفترة -1986" "2008إلا أن كفاءة ذلك الاستثمار كانت أقل مما هو عليه الحال في باقي دول الدراسة، ومن أهم تلك العوامل: المناخ الاستثماري الملائم؛ سياسات وتدابير الاستثمار بشكل عام؛ التعليم والتدريب؛ إعادة تخصيص الموارد؛ الإدارة الفعالة ؛ تحسين الفن الإنتاجي؛ اقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات .
- أن اختلاف وتباين كفاءة الاستثمارات الأجنبية وأيضا الوطنية باقتصاديات الدول الثلاث(ليبيا وتونس ومصر) يعود لعوامل تتعلق بالنوع الاستثماري السابقة الذكر وليس إلى حجم تلك الاستثمارات.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن رافدا مهما من روافد عملية التنمية بكل دول الدراسة، والدليل على ذلك تجربة مصر، إذ لم يسهم في نمو الناتج ومن ثم لم يساهم أيضا في نمو الصادرات، بما يوحي إلى كبر حجم الأعباء والآثار السلبية التي يجرها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المصري مقارنة بآثاره الإيجابية. [18]

11- استهدفت دراسة (إلهام إبراهيم هيبة ، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة 1991-2016) إلى بيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في مصر في الفترة من 1991 إلي 2016. وسيتم اختبار العلاقة باستخدام نموذجARDL .

وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي باستخدام أسلوب تحليل النموذج القياسي مع الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في استعراض تطورات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في مصر خلال فترة الدراسة، في حين يتم الاعتماد على الأسلوب القياسي لتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان، معدل التضخم، حجم الناتج المحلي الإجمالي، وبين معدل البطالة في مصر، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.(ARDL)

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي :

- تم اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السكان ، معدل التضخم، والناتج المحلي الإجمالي على المتغير التابع وهو معدل البطالة في مصر لسلاسل زمنية سنوية للفترة من 1991 إلي 2016. وقد تم إستخدام إختبار جذر الوحدة بإستخدام إختبار ديكي فوللر(ADF) وتم تطبيق إختبار Bound test (ARDL) لإختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و إختبار ARDL Cointegrating and long Run Form لقياس التكامل بين المتغيرات في المدى الطويل. ثم تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

- أن هناك علاقة طويلة الأجل ممتدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- أن هناك تأثير طردي معنوي لكل من حجم السكان ومعدل التضخم على معدل البطالة وهو ما يتفق مع عديد من الدراسات النظرية والتطبيقية.

[18] محمد محجوب الحداد ، شوقى جبارى ، 2013، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا - دراسة حالة"تونس ، ليبيا ، مصر" ، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة – دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى .

- أن هناك تأثير عكسي معنوي ضعيف للإستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة، وقد يرجع ذلك إلي إتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الآونة الأخيرة لقطاع الخدمات والبناء والتشييد، حيث ترتفع مرونة التشغيل في هذه القطاعات ، أما قطاع التصنيع فتختلف مرونة التشغيل فيه من نشاط لآخر فترتفع في صناعات الغذاء وتنخفض في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

-الناتج المحلي الإجمالي لم يكن له تأثير معنوي على معدل البطالة في الفترة القصيرة، وقد يفسر ذلك بضعف معدلات النمو الإقتصادي المحققة في الفترة من بعد ثورة 2011 إلي وقت قريب نتيجة لضعف الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن معدلات النمو الإقتصادي التي تحققت في هذه الفترة إعتمدت على الإقتراض الداخلي والخارجي والمعونات والمنح ولم تتحقق من التوسع في إنتاج القطاعات الإقتصادية المختلفة، مما يدلل على أن مرونة العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة أو معدومة (نمو بلا تشغيل). أما الناتج المحلي الإجمالي في الفترات السابقة المبطأة فقد كان له تأثير عكسي على معدل البطالة قد يكون راجعاً إلي ارتفاع القدرة الإستعابية للعمالة في القطاع الخدمي والبناء والتشييد والزراعة، وهي قطاعات كثيفة العمالة مما أدى إلي خفض معدلات البطالة بشكل نسبي.[19]

[19] إلهام إبراهيم هيبة ، 2019 ، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة 1991-2016، بحوث ومقالات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة -دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى .

(1) : الإطار النظرى والمفاهيم للعلاقه بين الاستثمار على البنيه التحتيه وتدفقات الاستثمار الأجنبي

(1-1) :أ:مفهوم البنية التحتية

"تعرف البنية التحتية بأنها مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل العامة، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديد ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية .

كما يمكن تعريف البنية التحتية، حسب تقرير البنك الدولي، بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجالات الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديد والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال . أما بالنسبة إلى هيريك وكندلبرغر (Herrick & Kendelberger) فقد أضافاً إلى هذا التعريف: الخدمات الصحية والإسكان والتعليم) .

و لقد ارتبط مفهوم البنية التحتية إلى حد كبير بالثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في القرون الماضية، وهو ما دعا بعض الباحثين إلى ربط مفهوم البنية التحتية بالثورة الصناعية. وفي هذا يطلق باربر (Barber)على البنية التحتية بأنها مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة (Industrial infrastructure)أو ما يمكن تسميته بـــ (البنية الصناعية)، أو بالتعبير التفصيلي البنية الهيكلية اللازمة للصناعة، وذلك كترجمة حرفية للتعريف (Infrastructure for Industry) نفسه.

بينما يرى كوتنر (Cother) أن البنية التحتية هي كل ما يتضمنه النشاط الذي يدرج ضمن أنشطة رأس المال الاجتماعي الثابت، وهي:

- أن يتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية، وتعتبر شرطاً مسبقاً لحفز النمو الصناعي.
- تتميز الخدمات المنتجة بأنها بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.
- تتميز الطاقات المنتجة لهذه الخدمات ببعض الخصائص، مثل وفورات النطاق واستغراقها لفترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية .

يتضح من خلال استعراض مختلف هذه المفاهيم أنها في مجملها تعني توفر الخدمات والتسهيلات لكافة أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وأن وجودها يعد شرطاً لنجاح المشروعات الاقتصادية في رفع مستوى إنتاجها، وما يترتب على إنشاء هذه المشروعات من تحقيق وفورات اقتصادية تنتفع بها المشروعات القائمة، مما يحفز الاقتصاد على إنشاء المزيد من هذه المشروعات.

وتجدر الإشارة إلى أن اختلاف المفاهيم الخاصة بالبنية التحتية يثير الكثير من الغموض في تحديد الكثير من الأنشطة التي تدخل في نطاق البنية التحتية، وكذلك في نطاق الأنشطة الإنتاجية، وفي دراسة أكاديمية عن كفاءة الاستثمارات الهيكلية في جمهورية مصر العربية، أرجعت هذا الاختلاف إلى أنه يتوقف على مرحلة النمو الذي وصلت إليه الدولة، والدور الذي تقوم به الحكومات في تدعيم النشاط الاقتصادي، فضلاً على أن هذا الاختلاف يعكس جانب أسلوب معالجة الاستثمارات في أنشطة البنية التحتية في حسابات رأس المال القومى ، حيث إنها بهذا المعنى تعالج البنية التحتية على أساس أنها إضافة إلى رصيد الأموال الثابتة والمتاحة كطاقات إنتاجية قائمة"[20].

[20] - محمود محمد داغر ،2010 ، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ، بحوث ومقالات ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية_دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى ص 115 حتى 117

ب:البنية التحتية (قطاعاتها- خصائصها- أهميتها)

تتضمن البنية التحتية عدة قطاعات: قطاعات اقتصادية، قطاعات اجتماعية وقطاعات إدارية. ويندرج تحت القطاعات الاقتصادية (الاتصالات، الكهرباء، الطرق، النقل البحري، النقل الجوي، السكك الحديدية، الخدمات البلدية، المياه، الصرف الصحي)، وتتكون القطاعات الاجتماعية من قطاعين رئيسين وهما التعليم والصحة، أما القطاعات الإدارية فتشمل الأجهزة الإدارية للدولة .واتجهت بعض الدول في العقود الماضية لتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية إما بالمشاركة أو التخصيص، ولا نستطيع أن نغفل نجاح القطاع العام وإقباله على تنفيذ هذه المشاريع، وذلك لعدة أسباب، منها: الأهمية الاقتصادية والسياسية للبنية التحتية، وأنها مشاريع تتسم بالمخاطرة ، فالأهمية الإقتصادية والسياسية للبنية التحتية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، من خلال زيادة فعالية وانتاجية رأس المال، فضلًا عن توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وتتسم هذه المشروعات بالمخاطرة لأنها مشاريع ذات أحجام كبيرة، بالتالي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وتكون إيراداتها ضئيلة في السنوات الأولى، وبالمقابل إن فترات استرداد رؤوس الأموال تكون طويلة، مما يجعلها غير جاذبة للقطاع الخاص) ويمثل الإنفاق الحكومي للدولة على مشاريع البنية التحتية، أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لتفعيل الحوافز الاقتصادية لعمليات التنمية، ويعد التخطيط لهذه المشاريع نقطة انطلاق لتنمية الدول لاسيما النامية منها، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى رفع مستوى اقتصادها ومعيشتها، وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها، وتنبع أهميتها بأنها تعمل على تزويد المشروعات الإنتاجية بالخدمات التي تحتاجها، ولكي تحقق الدولة الفائدة القصوى من إنشاء مشروعات البنية التحتية فلا بد من أن ُتقام بجانبها مشروعات إنتاجية [21].

(1-1-1): تعريف البنية التكنولوجية

هي الإطار المتكامل الذي تعمل عليه الشبكات الرقمية .وتتضمن هذه البنية الأساسية مراكز البيانات وأجهزة الحاسوب وشبكات الحاسوب وأجهزة إدارة قواعد البيانات وأي نظام للوائح التنظيمية .فهي الأجهزة المادية المستخدمة لربط أجهزة الحاسوب والمستخدمين .وتشمل البنية الأساسية وسائط النقل، بما في ذلك خطوط الهاتف وخطوط البث التلفزيوني عبر الكابلات والأقمار الصناعية والهوائيات وكذلك أجهزة التوجيه، وفي بعض الاستخدامات، تشير البنية الأساسية إلى الأجهزة والبرمجيات التي تقوم بعملية الربط وليس أجهزة الحاسوب وغيرها من الأجهزة الأخرى التي تكون متصلة .ومع ذلك، بالنسبة لبعض مستخدمي تكنولوجيا المعلومات يُنظر إلى البنية الأساسية على أنها كل شيء يدعم تدفق المعلومات ومعالجتها. ، وتلعب الشركات المنتجة لأجهزة البنية الأساسية دورًا هامًا في تطور شبكة الإنترنت، سواء من حيث أماكن وضع وسائط الاتصال وأماكن إتاحة الوصول إليها ومن حيث مقدار المعلومات التي يمكن حملها ومدى سرعة نقلها .وهناك الكثير من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات التي تم تطويرها.[22]

فمن الملاحظ تركيز معظم الحكومات في العالم وبشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل ترك التنمية، التي تشمل ليس فقط تطوير قطاع الصناعات التكنولوجية، وإنما أيضا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مختلفة من أجل زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي .وبشكل خاص تضع الحكومات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في عدد من المجاالت، أهمها ما يتعلق بالبيئة التنظيمية والسياسية والتمكينية، وتسهيل الوصول إلى البنية التحتية، وتنمية المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المحتوى المناسب وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتطوير البحوث المتقدمة

[21] أحمد عبد الوهاب ،2019، المركز المصرى لدراسات السباسة العامة / الإنفاق على البنيه التحتيه بين الوضع الراهن و المامول .
[22] موقع ويكيبديا

والحلول المبتكرة. وذلك من خلال التركيز على وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتوفير المعلومات الهامة حول الجوانب التي تعزز هذه السياسات وتدعم استراتيجياتها وأطرها الوطنية[23].

حيث بذلت جمهوريه مصر العربيه في السنوات الماضيه العديد من الجهود لتوفير بنيه تحتيه تكنولوجيه ودعم قطاع تكنولوجيا المعلومات وتأسيس بنيه تحتيه قويه ، وذلك لتوجه الدولة نحو التحول الرقمي لمحاولة اللحاق بركب العالم المتقدم، ومن أهم هذه الجهود، تيسير النفاذ إلى الانترنت والدخول إلى الجيل الرابع في سرعة الانترنت (4g)مما يضمن الانتشار لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت عن طريق المحمول 42,3 مليون مستخدم في يناير 2020 بنسبه زياده سنويه قدرها 23,9 .% بينما بلغ مستخدمي الانترنت عن طريق Modem USB 3,6مليون مستخدم في شهر يناير 2020 بنسبه زياده سنويه قدرها 14,9 % % و بلغ عدد مستخدمي الانترنت فائق السرعة ADSL 7,24 مليون مشترك في يناير 2020 بنسبه زياده سنويه قدرها 9,37 %حيث استحوذت القاهرة الكبرى على النصيب الأكبر من مشتركي الانترنت فائق السرعة بنسبه 38 %بينما احتلت محافظات الدلتا المركز الثاني من حيث التوزيع الجغرافي للمشتركين بخدمة ADSL بنسبه33 % بينما بلغت نسبه محافظات الوجه القبلي 13 %فقط من إجمالي مشتركي خدمة. ADSL وذلك يؤكد على ضرورة زياده الاهتمام وتوجيه الاستثمارات للنهوض بالبنيه التحتية التكنولوجية بمحافظات الوجه القبلي خاصة في ظل توجه الدولة نحو التحول الرقمي واستخدام الانترنت و التابلت في مراحل التعليم المختلفة سواء كانت الجامعية أو قبل الجامعية.[24]

(1-1-2) :تعريف الاستثمار الاجنبى المباشر

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبى المباشر: على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم ، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.25

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) : على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي .26

أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عرَفته على أنه : ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ، وقدرة على التحكم الإداري بين شركة القطرالأم (الذي تنتمي اليه الشركة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) سواء كان المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة ، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق (10%) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى كحدٍ فاصلٍ لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي.27

---

[23] - موقع الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا

[24] بسمه الحداد ، أحمد ناصر زكى ،2020 ، معهد التخطيط القومى _البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا _ سلسله أوراق سياسات رقم (9) .ص2 - 3

[25] صندوق النقد الدولي : دليل ميزأن المدفوعات ، الطبعة الخامسة ، الجزء 18 ، الفقرة 359 ، 1993 ، ص 86

[26] OCDE :"Detailed Benchmark Defion Of FDI" , 3rd ed , 1996

[27] UNCTAD :"Investment Regimes in the Arab Word ISSUES & Policies" United Nation & Geneva ,2000, p. 15.

(3-1-1) : نظريات الاستثمار الاجنبى المباشر

النظرية الماركسية

يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مباراة من طرف واحد، والفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات في معظم الأحيان . بمعنى أن هذه الاستثمارات تأخذ أكثر مما تعطي. لذلك فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه بشكل دائم لخدمة مصالحها فقط. ولقد حاول رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم لينين تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض ولاسيما عند مرحلة الاحتكار، وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالى صعوبات عديدة في تحقيق الفائض، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي فيرون أن قيام وتوسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسريه من خلال سعي الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية وإقصاء المنافسين لها من الأسواق. وهكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على خطورة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى دوره السلبي في تحقيق التنمية[28]

الانتقادات الموجهة للنظرية:

وتنتقد هذه النظرية في الجوانب الآتية

-"حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولم تستطع البحث في كيفية نشأة وتطور هذه الاستثمارات .

-تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، وتهمل أثر العوامل الداخلية والسياسية والاقتصادية المحلية في دول الأطراف في تقليل الأثر الإيجابى للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية .

-إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على البلدان المتلقية، وأنها ليست مباراة من طرف واحد، كام تزعم النظرية الماركسية، وإنما هي مباراة يحصل فيها كل طرف على أنواع معينة من الفوائد " .[29]

نظرية عدم كمال الأسواق :

"تم عرض هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي (Stephan Hymer)سنة 1960 ،والذي يرى بأن المحددات الأساسية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر هي:

-عدم وجود منافسة في أسواق الدول الأم لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

-المزايا التي تمتلكها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط معين.

[28]د.ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية جامعة خنشلة الجزائر – مجله الاقتصاد والتنمية البشرية ص 119

[29]- ليليا بن منصور -المرجع السابق

فتميز سوق الدولة الأم باحتكار القلة من جهة وامتلاك مؤسساتها مزايا في صناعة معينة من جهة ثانية، كلها من أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات للاستثمار في دول غير دولها الأصلية" .[30]

"تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها ، كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1 -اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي .

2 -توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية .

3_قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى .

4 -اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5 -التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور .

6 -الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية .

7 -الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقه ،فأنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة".[31]

و من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية

- أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية .

-كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجـــمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب ."[32]

-ركزت هذه النظرية عند طرحها لأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات العالمية ذات المزايا الاحتكارية والحجم الكبير، لكنها أغفلت الشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط التي أثبتت وجودها في الواقع العملي من خلال تجسيدها لعدة استثمارات في دول أجنبية .[33]

---

[30] جابر سطحي ، 2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو ، شهاده دكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة محمد خيضر- بسكرة ص 4

[31] كريمة قويدى ، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر – رسالة ماجستير ص 12

[32] كريمه قويدى – المرجع السابق ص 13

[33] جابر سطحى -المرجع السابق ص 5

-اشترطت هذه النظرية ضرورة توافر مزايا احتكارية تنفرد الشركات الأجنبية عن الشركات المحلية في الدول المضيفة، لكن قد يكون من غير الضروري تحقق هذا الشرط عند انتقال الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة للاستثمار في الدول النامية، نظرا لانعدام المنافسة في هذه الأخيرة .[34]

- أهملت هذه النظرية الميزات المكانية للدول المضيفة كموجه لقيام وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، لكن الواقع العملي أثبت أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في بعض الدول الغنية بالموارد الباطنية كالبترول والغاز.[35]

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه النظرية اكتفت بشرح وتفسير عملية التدويل في قطاع الإنتاج وأهملت قطاع الخدمات الذي أصبح يحتل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، كما أنها ركزت على عنصر التكنولوجيا كميزة واحدة تتميز بها الشركات العالمية، لكن في واقع الأمر نجد أن هذه الشركات تتوفر على مجموعة كبيرة من المميزات والإمكانيات.[36]

نظرية دورة حياة المنتج

" نظرية دورة حياة المنتج تم تأسيسها من طرف الاقتصادي الأمريكي "ر.فرنون Raymond Vernon سنه 1966ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية لغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم وبصفة عامة، تنطوي دورة حياة المنتج الدولي على ثلاثة مراحل

وقد أطلق " فرنون " على هذه المراحل الثلاثة التسميات التالية

- مرحلة المنتج الجديد
- مرحلة المنتج الناضج
- مرحلة المنتج النمطي

وفي ما يلي تحليل للمراحل الثلاثة، كما أشار إليها " فرنون":

- المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد.

حيث يكون عدد المؤسسات محدودا، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري، ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، ومرتفع السعر ولا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الداخلية تكون كبيرة، نظرا لحداثة المنتج وعدم وجود بدائل، وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة، ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر.

- المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج

حيث يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المبتكر، وتشبع -نسبيا- في طرق الإنتاج، وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي ويزيد عدد المنافسين، وتظهر بعض البدائل، وينخفض السعر، ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو الشبه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة وتتحول المؤسسات الأكثر تقدما إلى الأسواق الخارجية، نظرا لعدم الانتشار التكنولوجي في البلاد الأخرى، وبذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظرا لارتفاع كثافة رأس المال فيها، ويحدث هذا الاستثمار حسب "فرنون" عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة

[34] جابر سطحى -المرجع السابق ، نفس الصفحة
[35]جابر سطحى -المرجع السابق ، نفس الصفحة
[36] جابر سطحى -مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية (مضافا إليها تكلفة النقل) أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج.

- المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج المعياري (النمطي).

في هذه المرحلة يصل السوق إلى مرحلة التشبع، و يصبح المنتج نمطيا، وذو أسلوب أكثر كثافة في العمل، ويرتفع عدد المؤسسات، وتتجه المنافسة عن طريق السعر، وتزداد مرونة الطلب السعرية، أما على مستوى الأسواق الخارجية فتبدأ المؤسسات الأجنبية في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن أن يقوم البلد المبتكر للتكنولوجيا باستيراد كمية من المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في البلاد المقلدة، وفي البلاد المتقدمة ذات الأجور الأقل انخفاضا عن البلد الأصلي المبتكر ومع اشتداد المنافسة حيث يكون المنتج أكثر نمطية وأكثر كثافة في استخدام عنصر العمل غير الماهر، تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول الأقل نموا، التي تعرف وفرة كبيرة في هذا العنصر وبالتالي تتمتع بانخفاض كبير في الأجور . وبذلك وجد "فرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة للمنتج حيث تكون هناك سوق خارجية مهمة".[37]

الانتقادات الموجهة للنظرية:

لقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات، يمكن إيجازها فيما يلي:

- رغم اهتمام "فرنون" بالميزة التكنولوجية كأساس لتحديد الميزة الاحتكارية التي تعتبر مسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعطي الولايات المتحدة الأمريكية ميزة نسبية عن غيرها، إلا أن هذه الميزة التكنولوجية ليست هي التي تدفع البلد للاستثمار الخارجي من خلال تحليل دورة حياة المنتج، ذلك أن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن يفقد البلد ميزته النسبية التكنولوجية وتصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا.[38]

- اهتمت نظرية دورة حياة المنتج بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا ثم إلى الدول الأقل نموا، بحيث تصبح هذه التفسيرات محصورة في الخمسينات والستينات، حيث كانت هناك اختلافات واضحة في مستوى التقدم التكنولوجي و تكلفة الإنتاج بين أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، أما في الوقت الراهن ومع التقارب الشديد في مستوى التقدم التكنولوجي وتكلفة الأجور والطلب المحلي،لا يكون هناك أي أساس وراء قيام الاستثمارات المتشابكة فيما بين الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة، وبذلك تصبح هذه النظرية عاجزة عن تفسير أسباب قيام الدول النامية نفسها بالاستثمار الأجنبي المباشر.[39]

_ وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواعا أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السباقة عليها، ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها اسم "سلع التفاخر (Ptestigious Goods)مثل سيارة "الرولز رويس" أو السلع التي يصعب على دول أخرى- غير الدول صاحبة الابتكار – تقليدها أو إنتاجها بسهولة.[40]

- أن نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا، كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق التكاليف الإنتاجية أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الإستيراد..[41]

---

[37] عمار زوده، 2008، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر رساله ماجستير جامعة منتوري - قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير ص 112 الى ص 115

[38] عمار زوده – المرجع السابق ص 115

[39] عمار زوده – المرجع السابق ، نفس الصفحة

[40] عمار زوده – المرجع السابق ص 115 -116

[41] عمار زوده – المرجع السابق ، نفس الصفحة

- إن أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما أنها تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسية وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج، إلا أنها من ناحية أخرى تغفل الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات، وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية وسياسية أو اجتماعية.[42]

نظرية الموقع

قدمت هذه النظرية من طرف كل من (Pary) ودنينغ (Dunning) ،وتقوم باختيار الدولة المضيفة حيث ترتكز على المحددات والعوامل الخاصة بالبيئة وبالموقع التي تؤثر على القرارات

إقامة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة نظرا لارتباط هذه العوامل بتكاليف إقامة المشروع وإنتاجه وتشغيله وتسويقه وإدارته.[43]

" ومن واقع النظرية سابقة الذكر وما أشارت إليه كثير من الدراسات إلى أن العوامل الموقعية تؤثر على كل قرارات الشركة المتعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول المضيفة الأخرى ومن أهم هذه العوامل:

- العوامل التسويقية والسوق: المتمثلة في درجة المنافسة ومنافذ التوزيع بالإضافة إلى وكالات الإعلان ومعدل نموها ودرجة التقدم التكنولوجي والرغبة في المحافظة على العملاء وإمكانية التصدير للخارج.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور,مدى توافر رؤوس الأموال بالإضافة إلى تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية.

- الإجراءات الحمائية: ضوابط التجارة الخارجية كالتعريفة الجمركية ونظام الحصص بالإضافة إلى القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.

- العوامل المرتبطة بالبيئة: التي تعمل فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، كالاتجاه العام حول مدى قبول الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود على الملكية، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، استقرار أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف في بيئة الدولة المضيفة.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات:التي تمنحها حكومات الدول المضيفة من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي زيادة التدفقات الاستثمارية وما تحققه من استفادة بالنسبة للدول المضيفة.

- عوامل أخرى: مرتبطة بالأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، والقيود على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي...إلخ" . [44]

[42] عمار زوده – المرجع السابق ، نفس الصفحة
[43] عبيدى هارون -مرجع سبق ذكره ص 26
[44] عبيدى هارون -مرجع سبق ذكره ص 27

"وقد أضيف فيما بعد ثلاث مجموعات إلى هذه نظرية والتي استندت إلى حد كبير على النظرية السابقة وهم:

-المتغيرات الشرطية: ومنه أهمها:

-خصائص المنتج والمتمثلة في نوع السلعة واستخدامها ومتطلبات الإنتاج للسلعة الفنية والمالية والبشرية...الخ.

-الخصائص المميزة للدولة المضيفة، منها طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة الاقتصادية ...الخ.

- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، نظم النقل بين الدول المضيفة والدول الأخرى للاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والتي تؤثر على حركة انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، والتجارة الدولية.

- المتغيرات الدافعة: وأهمها ما يلي:

- الخصائص المميزة للشركة، وتشمل مدى توافر جانب الموارد البشرية والفنية والمالية براءات الاختراعات والتكنولوجية، ومدى كبر حجم السوق.

- مركز الشركة التنافسي، وهي المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.

-المتغيرات الحاكمة: وأبرز هذه المتغيرات:

- وتمثل الخصائص المميزة للدولة المضيفة كتنظيم القوانين واللوائح وسياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

أما الخصائص المميزة للدولة المصدرة تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والمنافسة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، أما العوامل الدولية فقد حددت في الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

تتميز هذه النظرية عن غيرها من النظريات بأنها تحدد العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الأم، كالحوافز الحكومية التي تحفز الشركات المحلية لإقامة مشروعات وممارسة أنشطة إنتاجية تسويقية خارج حدوده "[45]

[45] عبيدى هارون -مرجع سبق ذكره - ص 28

(2) : تطور الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(2_1) : تطور الاستثمار فى البنية التحتية الأساسية والاستثمارات الأجنبية المباشرة(2010-2019)

تعتبر قضية توفير بنية تحتية قوية في أي بلد هي حجر الأساس الذى تقوم عليه كافه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتسعى الدول النامية ومصر باعتبارها إحدى هذه الدول الى النهوض باقتصادها بكافه جوانبه ،

وأكدت الدراسات أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يستلزم توفير خدمات بنية تحتية متكاملة تشمل الطرق والموانئ والسكك الحديدية والكهرباء والصرف الصحى والغاز وهذه التجهيزات تعد امرا ضروريا لإيجاد بيئه استثمارية محفزه لإقامة مشروعات تنموية تسهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالى وتؤدى إلى تحسين الظروف المعيشة للمواطن من خلال توفير الخدمات المادية والاجتماعية وتوفير فرص العمل للمواطن وتعتبر الدول في أمس الحاجة إلى توفير بنية تحتية قوية حتى تكون عامل جذب للاستثمار الأجنبي وتقدر احتياجات البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى سنة 2020 بحوالي 106 مليار دولار سنويا أي بواقع 6،9 % من إجمالي الناتج المحلى السنوي في المنطقة).[46]

وفيما يلى سوف نتناول تطور الاستثمار في قطاعات البنية التحتية :

قطاع الكهرباء

قام قطاع الكهرباء بإعداد استراتيجية متكاملة حتى عام 2027 ارتكزت على عِدّة محاور أهمّها:

- تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة، وتنويع هذه المصادر مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجدّدة، والمساهمة في حماية البيئة من التلوث، وتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الكهرباء.
- تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية حيث بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة خلال العام المالي 2020/2019 نحو183223 (مليون ك.و.س)، وبلغ إجمالي الطاقة المستخدمة نحو 154531 (مليون.ك.و.س).
- تأهيل شركات مصرية لتنفيذ مشروعات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وإتاحة الفرصة لها للعمل بالخارج.
- تحسن ترتيب مصر في مؤشر الحصول على الكهرباء من المركز (145) في عام 2015 إلى المركز (96) عام 2019 ثم إلى المركز (77) عام 2020 طبقاً لتقارير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال.[47]

---

[46] محمد عبد السلام راشد ،2015 ، – مرجع سبق ذكره ص 146-147

[47] الهيئه العامه للاستثمار و المناطق الحره ،مرجع سبق ذكره

قطاع الطرق والكباري

ساهمت المشروعات التي قامت بها الدولة خلال السنوات الماضية من تطرير البنية التحتية والعمل علي الربط بين المحافظات وتمهيد الطرق وبناء الكباري وتوفير التكنولوجيا الحديثة في توفير مناخ اقتصادي يسمح بجلب الاستثمارات الأجنبية وزيادة المشروعات بشراكة دولية ودفعت المؤسسات الدولية للاشادة بقدرة مصر علي جذب الاستثمارات الخارجية وطبقًا لتقرير الاستثمار العالمى 2020، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" جاءت مصر كوجهة أولى للاستثمار فى أفريقيا[48].

حيث تقوم مصر بتنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضحة تشمل كافة قطاعات النقل (الطرق والكباري – السكك الحديدية – مترو الأنفاق – النقل البحري – النقل النهري – الموانئ الجافة واللوجستيات – والنقل الجوي) هذه الاستراتيجية تتفق مع رؤية التنمية المستدامة بالدولة حتى عام 2030، وتحقق الترابط والتكامل فيما بينها، مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة تنفيذها بالشكل الصحيح ، فاهتمام الدولة بكافة مجالات قطاع النقل والمواصلات والطرق ضرورة قصوى ليس فقط لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وإنما لمواكبة التحديات الناجمة عن الزيادة السكانية، وضرورة وجود منظومة متكاملة تحقق للمواطن كافة عناصر الأمان والراحة، فضلًا عن توفير الوقت، إلى جانب جذب مزيد من الاستثمارات وتحسين مناخ الاستثمار نتيجة لتوافر مقومات البنية التحتية اللازمة. [49]

هناك مؤشرات يمكن النظر إليها لتشير إلى مدى انعكاس مشروعات الطرق التي نفذتها الدولة على ترتيب مصر العالمي في مؤشر جودة الطرق خلال الفترة من 2014 حتى 2019, حيث تقدمت مصر 90 مركزًا لتصل للمركز 28 عام 2019، مقارنة بالمركز 45 عام 2018, والمركز 75 عام 2017, والمركز 107 عام 2016, والمركز 110 عام 2015, والمركز 118 عام 2014 وذلك وفقاً لتقارير التنافسية العالمية.[50]

كذلك تأثيراتها على معدلات الحوادث خلال الفترة من 2014 حتى 2018، حيث انخفض عدد الحوادث خلال الفترة المشار إليها بنسبة 41,1%، لتصل إلى 8480 حادثًا عام 2018، مقارنة بـ 14403 حوادث عام 2014. كما انخفض عدد الوفيات أيضًا خلال الفترة المشار إليها بنسبة 50,5%، لتصل إلى 3087 متوفٍ عام 2018، مقارنة بـ 6236 متوفٍ عام 2014، وأخيرًا انخفض كذلك عدد الإصابات خلال الفترة المشار إليها بنسبة 51,1%، ليصل إلى 11803 مصاباً عام 2018، مقارنة ب 24154 مصاباً عام2014 ، وتقدمت مصر 26 مركزًا في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2014 حتى 2019 لتصل للمركز 93، والذي يشير إلى تطورها في مؤشرات هامة أخري مثل البنية التحتية الذي جاءت به في المركز 52 بدلا من المركز 114 في عام 2014، وكفاءة النقل كان الترتيب 59 عام 2014 وفي عام 2018 وصل الترتيب 43، فضلًا عن تقدمها 8 مراكز في مؤشر جودة خدمة القطارات لتحتل المركز 50 عام 2019، مقارنة بالمركز 58 عام2018. [51]

ونعرض فيما يلى خطط الحكومه في قطاع الطرق والكبارى المنفذة وقيد التنفيذ

(تمتد شبكة الطرق في مصر إلى نحو 188247 كيلومترًا بما في ذلك الطرق الممهدة والترابية وذلك خلال عام 2018

- التخطيط لتنفيذ 7000 كم إجمالي أطوال طرق ضمن المشروع القومي للطرق بتكلفة 175 مليار جنيه.
- الانتهاء من تنفيذ 4500 كم بالمرحلتين الأولى والثانية وجاري تنفيذ 1300 كم بالمرحلة الثالثة.

---

[48] صحيفه صوت الأمه مقال بتاريخ 30 سبمتمبر 2020

[49] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية -مرجع سبق ذكره
[50] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية -مرجع سبق ذكره
[51] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية -مرجع سبق ذكره

- الانتهاء من صيانة وتطوير 5000 كم من الطرق ورفع كفاءتها من شبكة الطرق الحالية بتكلفة 15 مليار جنيه.
- التخطيط لإنشاء 21 محور/ كوبري على نهر النيل بتكلفة 30 مليار جنيه، تم الانتهاء من 7 محاور، والمستهدف الوصول إلى 59 محور/كوبري على النيل.
- طبقاً لمؤشر جودة البنية التحتية للطرق في تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن مصر أصبحت في المركز 28 على مستوى العالم من ضمن 141 دولة والمركز الثاني في إفريقيا).[52]

قطاع الموانئ البحرية

تعد الموانئ البحرية العمود الفقري للتجارة الخارجية للدولة وبوابتها على العالم الخارجي كما أنها الحلقة الرئيسية في سلسلة النقل المتعدد الوسائط ، بالإضافة إلى دورها الحيوي في دفع عملية التنمية الإ قتصادية، ومع التطورات التي شهدتها الساحة الدولية تطلب تطوير وتحديث الموانئ باستمرار ورفع كفاءتها بما يتواكب مع التطورات العالمية المستمرة ، وينظر إلى تطور ونمو الموانئ البحرية من خلال قدرتها على استقبال السفن البحرية الحديثة والتي نعني بها سفن الحاويات، ولقد بدأت سفن الحاويات في أوائل الستينات وكانت حمولة السفينة لا تتعدي 500 حاويه وتفوقت سفن الحاويات علي سفن البضائع العامة التقليدية في وفورات التشغيل لأنها تحتاج إلى وقت قليل جدا نسبياً لإ تمام عملية الشحن والتفريغ بالموانئ. ويقاس وقت الشحن والتفريغ لسفن الحاويات بالساعات، بينما يقاس وقت المكوث في الموانئ للسفن التقليدية بالأيام والأسابيع، وقد أمنت سفن الحاويات حماية البضائع من التلف خلال عمليات الشحن والتفريغ ثم أن التطور الحجمي الهائل في سعة سفن الحاويات حقق ميزة اقتصاديه كبيره. ولقد مرت سفن الحاويات منذ الستينات وحتى الان بمراحل تطوير نتج عنها أكثر من عشرة أجيال لسفن الحاويات ولقد تسببت زيادة سعة سفن الحاويات للألجيال المتعاقبة في تعاظم تأثير هذه السفن علي سياسات التشغيل لدي الشركات الملاحية وأيضاً لدي سلطات الموانئ . وبالتالي كان لابد من تطوير الموانئ المصرية حتى تستطيع استقبال سفن الحاويات الضخمة من خلال استخدام معدات شحن وتفريغ خاصة بالحاويات وزيادة غاطس الأرصفة البحرية واستخدام نظام برامجي آلي متطور وتوفير ساحات التخرين .[53]

وسنعرض فيما يلى إنجازات الحكومه المصريه عام 2018 :

- مشروعات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية :

-- "تم الانتهاء من تنفيذ المشروعات التالية خلال عام 2018 : مشروع مطلع البيهقي جهة باب 27 في 2018/10/24 حيث يساهم المشروع في صيانة كوبري 27 الذي يربط بين باب 27 جمارك والطريق الدولي الساحلي وذلك لرفع كفاءته وزيادة عمره الافتراضي ، بما يساهم في الاستخدام الأمثل للكوبري والذي يعمل على نقل حركة الشاحنات إلى الطريق الدولي مباشرة بعيدا عن الميناء وتقليل مدد الرحلات البرية وتقليل الاختناق المروري عن المحافظة ، وكذا تراكم الشاحنات على بوابات الميناء مما يساهم في زيادة معدلات التداول وتقليل فترات انتظار السفن فضلا عن مساهمته في تخفيض استخدام الوقود واستهلاك الطرق .

- بناء وتوريد القاطرة إسكندرية 4 قوة شد 60 طن تنفيذ شركة التمساح لبناء السفن وأيضاً بناء وتوريد القاطرة إسكندرية 7 قوة شد 40 طن تنفيذ شركة ترسانة الإسكندرية وتم الاستلام في 2018/11/1 ، حيث يساهم المشروع في زيادة كفاءة عمليات الخدمات البحرية بالميناء و زيادة دخل الهيئة من رسوم القطر و سرعة الحركة بما يساهم في

[52] الهيئه العامه للاستثمار والمناطق الحرة
[53] د ياسر إبراهيم محمد داود -دراسة قياسية لدورالاستثمار الأجنبي االمباشر في نمو قطاع الخدمات وبالتطبيق علي قطاع النقل البحري المصري - كليةالتجارة – جامعة السادات ص 50 -51

زيادة معدلات التداول وحركة السفن و القدرة على القطر وتقديم المساعدات الملاحية اللازمة للسفن الحديثة ذات الحمولات الكبيرة " .[54]

- مشروعات هيئة ميناء دمياط :

-"تم الانتهاء من تنفيذ المشروعات التالية : مشروع الشباك الواحد حيث يساهم المشروع في تقديم الخدمات الخاصة بالعملاء ويتم دمج منافذ جهات التشغيل بالميناء في منفذ واحد مما يساعد على جذب المزيد من العملاء لما يوفره الشباك الواحد من الوقت والجهد .

- تفعيل الربط الآلي ويساهم المشروع في تفعيل الربط الآلي لجميع جهات مجتمع الميناء مع هيئة ميناء دمياط وكذلك الربط الشبكي مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لتفعيل خدمات الربط على المحول الرقمي الحكومي (G2G) والذي يضم خدمات الربط الآلي مع عدد من الجهات الحكومية وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى منها وجاري استكمال أعمال المرحلة الثانية .

- التشغيل الآلي لمحطة دمياط لتداول الحاويات والبضائع ويساهم المشروع في استخدام أجهزة RDT, VMT بتقنية شبكة G3 لتداول البيانات لاسلكيا على أرصفة وساحات محطة الحاويات وتشغيل المحطة من خلال نظام التشغيل الالكتروني لتطبيقات NAVIS N4 مما يؤدى غالى زيادة معدلات التداول و زيادة كفاءة التشغيل ".[55]

- مشروعات هيئة موانى البحر الأحمر :

"تم الانتهاء من تنفيذ عملية محطة الانتظار بمدينة الغردقة وإنشاء محطة انتظار خارجية علي مساحة 25 ألف م2 علي ثلاث مراحل بتكلفة قدرها 71,4 مليون جنيه حيث يساهم المشروع في الحفاظ علي ما تم تطويره بالميناء والحفاظ علي المظهر السياحي ومنع التكدس داخل أو في محيط الميناء والتيسير علي المتعاملين والركاب بالميناء، تم إنشاء محطة انتظار خارجية كاملة الخدمات لخدمة الركاب والسائحين (سفر / وصول) من جميع المحافظات .

- عملية قزق رافع ميكانيكي بميناء شرم الشيخ مرحلة أولي ، وأيضا إنشاء قزق رافع ميكانيكي مرحلة ثانية، وإنشاء رصيف بنظام الستائر المعدنية لخدمة القزق مرحلة ثالثة واستكمال الظهير الخلفي لخدمة القزق بتكلفة قدرها 50 مليون جنية ،حيث يساهم المشروع في تقديم أفضل خدمة لليخوت السياحية ذات القاع الزجاجي المترددة علي الميناء لتشجيع سياحة اليخوت وخاصة مع دول الخليج العربي وتقديم خدمة صيانة السفن صغيرة الحمولة وكافة اليخوت البحرية، وتم إنشاء رافع السفن السياحية حتي200 طن .

- إنشاء المنظومة الالكترونية بجميع موانى الهيئة وإنشاء المنظومة المالية والإدارية R.P بتكلفة قدرها 36 مليون جنية لمواكبة التطور في تقديم الخدمات وسرعة وتسهيل الإجراءات وتقليل وقت إنهاء الإجراءات للمتعاملين بمجتمع الميناء و تم تطبيق المنظومة الالكترونية بجميع موانى الهيئة وإنشاء المنظومة المالية والإدارية E.R.P لربط مجتمع الميناء مع الميناء تمهيدا لاستخراج الفاتورة الموحدة وخدمة النافذة الواحدة ".[56]

قطاع السكك الحديدية

" يبلغ حجم نقل ركاب السكك الحديدية ونقل البضائع حوالي 500 مليون مسافر سنويًا (حوالي 1.4 مليون مسافر يوميًا)، وتنقل البضائع حوالي 6 ملايين طن سنويًا.

-يبلغ الطول الإجمالي لشبكة السكك الحديدية 9570 كم، ويبلغ إجمالي عدد المحطات 70 محطة رئيسية وفرعية ومتوسطة.

[54] الهيئه العامه للاستعلامات – مرجع سبق ذكره
[55] الهيئه العامه للاستعلامات – مرجع سبق ذكره
[56] الهيئه العامه للاستعلامات – مرجع سبق ذكره

- بدأت وزارة النقل بالشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ 12 مشروعًا للسكك الحديدية، والتي سيصل إجماليها إلى 424 كيلومترًا من شبكة السكك الحديدية الجديدة لنقل البضائع عبر مصر.

-تقوم مصر ببناء خط سكة حديد بطول 6000 كم لربط صعيد مصر بالسودان لتسهيل حركة الصادرات المصرية إلى السودان ثم إلى وسط إفريقيا "[57].

(2-1-1) : تطور الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجيه والاستثمارات الأجنبية المباشرة (2010-2019)

قبل عشر سنوات، استخدم المصريون تكنولوجيا المعلومات لتنظيم أنفسهم في مظاهرات 25 يناير، التفت العالم إلى قوة تكنولوجيا المعلومات في التواصل والتنظيم والحشد، وأصبحت تجربة مصر في استخدام تكنولوجيا المعلومات محط دراسة في العديد من دول العالم التي درست أثر تكنولوجيا المعلومات على البيئة السياسية والمجتمع المصري. وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات وشبكات Web 2.0 لم تكن ذات انتشار واسع في ذلك الوقت، إلا أنها أثبتت أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت مجالًا خصبًا لا يمكن للدول حكومات كانت أو شعبًا أن يتجاهل دورها في إعادة صياغة الواقع لتحقيق الهدف المأمول.[58].

حيث شهدت مصر ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) خلال العشر سنوات السابقة 2010–2020، بعد إدراك حقيقة أنه لا يمكن لأي بلد تحقيق التنمية المستدامة وإحراز التقدم دون وجود قوي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن ثم فقد تمت صياغة استراتيجية تكنولوجيا المعلومات 2030، فسيكون لمصر خطة طويلة المدى تحدد بوضوح المقصد الذي تصبو إلية السياسات العامة المطبقة بحيث يمكن قياس نسبة إدراك الهدف بنهاية الخطة، وقد شملت تلك الرؤية أهدافًا لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الشمول الرقمي، والانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وبناء القدرات التكنولوجية وتشجيع الابتكار[59].

وهذا وقد شهدت مصر تطورًا ملحوظًا في قطاع البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فعلى مستوى خدمات الهاتف الخلوي ارتفعت نسبة المشتركين الذين يحصلون على تلك الخدمات من 85.44% (70.66 مليون مستخدم من إجمالي السكان البالغ 82.7 مليون نسمة) في عام 2010 إلى 96.19 % (عدد 96.19 مليون مستخدم من عدد سكان مصر البالغ 100 مليون نسمة في 2020)[60] .

وارتفع عدد المستفيدين من خدمات الإنترنت باستخدام الموبايل من 7.36% (6.09 مليون مستخدم) في 2010 إلى 42.51% (42.51 مليون مستخدم) في 2020. أما من حيث عدد مستخدمين الإنترنت فقد ارتفع عدد المستخدمين من 23.2 مليون مستخدم (27.8 % من السكان) في عام 2010 إلى 55 مليون مستخدم (55% من السكان) في عام 2020[61] .

شكل رقم (1) يوضح عدد مستخدمى الانترنت عن طريق المحمول عن عام 2014 حتى عام 2019

[57] الهيئه العامه للاستثمار والمناطق الحرة
[58] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -منصه المرصد المصرى مقال بتاريخ 15 يناير 2021 ويمكن الاستدلال عليه من الرابط الاتى https://marsad.ecsstudies.com/49132/
[59] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه المرجع السابق .
[60] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه المرجع السابق .
[61] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه المرجع السابق

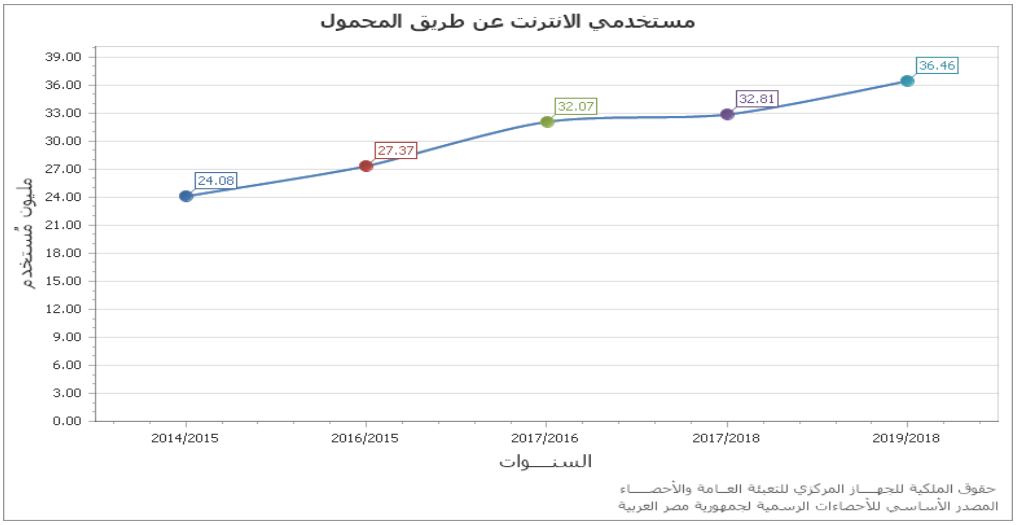

المصدر / الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

أما عن عدد مشتركي خدمات الإنترنت ADSL فقد ارتفع من 1.29 مليون مشترك في عام 2010 (1.56% من السكان) إلى 8.29 مليون مشترك في عام 2020 (8.29 من السكان)، وقد ارتفع متوسط سرعة الإنترنت في مصر إلى 18 ميجابت\ثانية وجارٍ العمل للوصول إلى 30 ميجابت\ثانية[62].

شكل رقم (2) يوضح عدد مشتركى الانترنت عن طريق ADSL عن عام 2014 حتى عام 2019

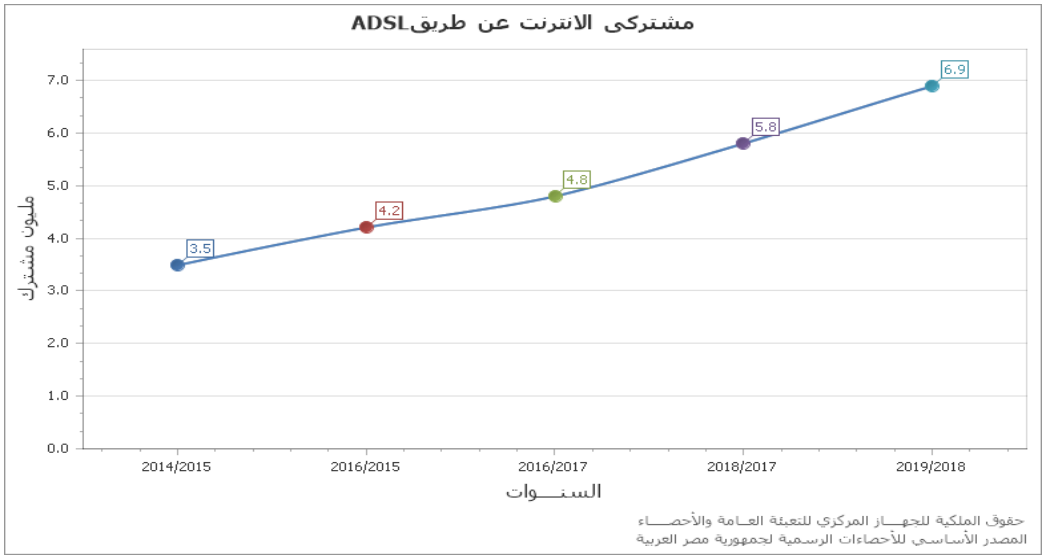

المصدر / الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء

وما كان لذلك أن يتحقق دون تطبيق خطة طموحة لتحديث البنية التحتية للاتصالات في مصر، والتي بدأت بإحلال كابلات الفايبر بدلًا من الكابلات النحاسية. وقد شهدت العشر سنوات الماضية أيضًا إطلاق خدمات الجيل الرابع رسميًا في مصر في سبتمبر 2017، لتنضم مصر بذلك إلى مصاف الدول المقدمة لتلك الخدمات والتي تتميز بسرعة نقل البيانات وإتاحة خدمات بث الصور والإرسال والاستقبال المرئي دون الحاجة إلى تخزين البيانات، فضلا عن إتاحة إمكانية تقديم خدمات متطورة مثل الحوسبة السحابية، هذا فضلا عن زيادة عدد وحدات التجميع الذكية لتحسين جودة

[62] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره

خدمات الاتصالات في كافة أنحاء الوطن مع التركيز بشكل خاص على المدن الذكية .وهو الأمر الذي رفع مؤشر مصر في التقارير الدولية[63].

أما من جانب مشروعات البنية التحتية الخاصة بالمدن فقد تم إنشاء العديد من مدن الجيل الثالث مثل أسيوط الجديدة، وقنا الجديدة، وسوهاج الجديدة، ومدينة الفيوم الجديدة، ومدينة القاهرة الجديدة، والتي توفر حياة كريمة للمواطنين مدعمة بالبنية التحتية لخدمات الاتصالات[64].

هذا بالإضافة إلى البدء في تنفيذ مدن الجيل الرابع أو ما يعرف بالمدن الذكية حيث شهدت العشر سنوات الماضية طفرة في ذلك المجال حيث تم أعمال الإنشاءات في تلك المدن مستمرة على قدم وساق مثل (مدينة المنصورة الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة، ومدينة 6 أكتوبر الجديدة، ومدينة العبور الجديدة، ومدينة بورسعيد الجديدة)، والتي تم إنشاؤها كنموذج لمدن الجيل الرابع التي تتميز بإنترنت فائق السرعة يصل إلى سرعة 100 ميجا \ ثانية مع القابلية لزيادة السرعة في المستقبل، بالإضافة إلى قدرة المدن على توفير خدمات الحكومة المحلية عبر الإنترنت ووجود تغطية شاملة لجميع الشوارع باستخدام نظام الكاميرات وأجهزة الاستشعار عن بعد التي ستساعد في تطبيق التكنولوجيا الحديثة مثل البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي[65] .

وفي سعي الحكومة إلى تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للقطاع الحكومي أو ما يعرف بخدمات الحكومة الإلكترونية فقد تم ربط عدد 800 مبنى حكومي في محافظة بورسعيد بشبكة الألياف الضوئية من خلال شركة المصرية للاتصالات، وجارٍ العمل في مشروع يستهدف ربط كافة المباني الحكومية على مستوى الجمهورية بشبكة الألياف الضوئية، بتكلفة تصل إلى 6 مليار جنية[66] .

أما عن المجتمع المدني فقد بدأت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في إدراج توصيل الكابلات الضوئية للمنازل والمباني الجديدة ضمن مواصفات البناء على مستوى الجمهورية، من خلال تحديث الكود المصري للبناء ليضمن كود شبكات الاتصالات ليتضمن جزءًا يخص البنية التحتية الخاصة بتقديم الاتصالات. ولضمان تحسين خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد تم افتتاح المركز القومي لمراقبة جودة الاتصالات لتكون جهة تابعه لجهاز تنظيم الاتصالات بهدف تقييم خدمات الاتصالات في مصر وتحسين الشفافية من خلال إصدار تقارير شهرية عن نتائج تلك التقييمات[67].

و تعد المبادرة الرئاسية "مصر تصنع الإلكترونيات" خطة مصرية طموحة للنهوض بتصميم وصناعة الإلكترونيات، من خلال إنشاء ثلاث مجمعات للمعامل الإلكترونية المتكاملة المجهزة بأحدث الأجهزة والمعدات المتخصصة في تصنيع الدوائر الإلكترونية المطبوعة متعددة الطبقات، وتصنيع النماذج الأولية للإلكترونيات والمعدلات التي تخدم مجالات إنترنت الأشياء والمدن الذكية، وتعد تلك المعامل مقرًا متكاملًا لدعم جميع مراحل التصميم للأنظمة والمنتجات الإلكترونية، بدأ من فكرة التصميم، والتنفيذ، وتصنيع البوردات المطبوعة وتجميعها، ثم إنتاج النماذج الأولية للإطار الخارجي للمنتج وصولًا إلى منتج كاملا قابل للإنتاج الكمي[68].

على جانب آخر، وتحقيقًا لمبدأ التكامل بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع الأعمال فقد تم إنشاء مجمعات الإبداع التكنولوجي داخل 8 جامعات إقليمية كمرحلة أولى وهي جامعة جنوب الوادي بمحافظة قنا، وجامعة أسوان، وجامعة المنوفية، وجامعة قناة السويس بالإسماعلية، وجامعة المنيا، وجامعة سوهاج، وجامعة الزقازيق وجامعة المنصورة. تهدف تلك المجمعات إلى خلق حالة من التكامل بين أصحاب الشركات وبين أساتذة الجامعات والطلاب القادرين على ابتكار حلول لتلك المشاكل. ويشمل كل مجمع معامل تكنولوجية متخصصة في إنتاج البرمجيات، والأنظمة المدمجة

[63] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[64] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[65] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[66] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[67] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[68] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره

وتصميم الإلكترونيات، وحاضنات تكنولوجيا الأعمال وتوفير مساحة عمل مشتركة للشركات الناشئة بالإضافة إلى فعاليات التدريب المتخصص في مجالات متعددة منها الذكاء الاصطناعي وعلوم أمن البيانات والمعلومات[69].

التحول الرقمى

تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى بناء مصر الرقمية والوصول إلى مجتمع مصري يتعامل رقميًا فى كافة مناحي الحياة. ولذا تعمل على تعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع[70].

حيث يعد التحول الرقمي من أبرز الملفات التي تعمل عليها الحكومة في الفترة الحالية وذلك بهدف تقديم وإتاحة الخدمات الرقمية بطرق بسيطة لجميع المؤسسات والمواطنين، وبتكلفة ملائمة في أي وقت وأي مكان. وتتخذ الدولة خطوات جادة للتوجه نحو التحول الرقمي الكامل وذلك عن طريق إنشاء بنية تحتية تكنولوجية قوية تمكنها من عمل التحول الرقمي في مختلف القطاعات وزيادة قاعدة المتعاملين مع التكنولوجيا الحديثة. و كذلك إصدار القوانين الخاصة بحرية وأمن تداول المعلومات[71].

ومن أهم الجهود التى بذلتها الدولة فى الفترة الاخيرة للتوجه نحو التحول الر قمى

- "تزايد عدد المنصات لتقديم الخدمات الحكومية المختلفة على رأسها بوابة الحكومة المصرية و التيً.يتوفر عليها حوالي 127 خدمة حالية
- تنفيذ مشروع المحول الرقمي الحكومي G2G"، "والذي تم إطلاقه في شهر يونيو 2018 ،فقد ساهم هذا المشروع في تحقيق الربط و التكامل الإلكتروني فيما بين (60)جهة في يوليو 2019 بما حقق وفر مالي
- مشروع تسجيل المواليد والو فيات بشكل لحظي وربطه بالساعة السكانية
- إصدار بعض خدمات السجل المدني عن طريق ماكينة السجل المدني الذكي التي تعمل 24 ساعة.
- إطلاق القمر الصناعي المصري " طيبة 1 "والمخصص لأغراض الاتصالات مما يضمن في المستقبل تغطية الانترنت في كافة انحاء الجمهورية من محافظات ومراكز وقري"[72].

حيث أن الهدف من التوجه الاستراتيجى للتحول الرقمى فى الدولة المصرية

- "تحسين جودة حياة المواطن من خلال تحسين ظروفه المعيشية وتقديم خدمات إلكترونية متعددة من خلال كافة المنافذ الرقمية وغير الرقمية .
- تحويل الحكومة إلى حكومة مترابطة رقميًا من خلال ربط الأنظمة الرقمية الحكومية وتحسين العمل داخل الجهاز الإداري للدولة ليعمل بكفاءة وفاعلية .
- تمكين الدولة من الحكومة الإلكترونية وتعزيز قيم الشفافية والمحاسبة والمراقبة لكافة الأعمال من خلال التفاعل والتشارك بين عناصر المجتمع المختلفة، بما في ذلك الجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيره" .[73]

---

69 المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
70 وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
71 معهد التخطيط القومى _البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا -مرجع سبق ذكره ص 4
72 معهد التخطيط القومى _المرجع السابق ص 5 - 6
73 وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأثر الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر

حدثت طفرة كبيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث ارتفعت عدد الشركات العاملة في ذلك القطاع من 3813 شركة في عام 2010 إلى 8019 شركة، الأمر الذي رفع نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليمثل نسبة 4% من الناتج المحلى الإجمالي لمصر بقيمة 93 مليار جنية للعام المالي 2018 – 2019 (وفقا لآخر تقرير صادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) مقابل نسبة 3% من الناتج المحلى الإجمالي لعام 2011[74].

بلغت نسبة صادرات التكنولوجيا بنحو 3.6 مليار دولار في عام 2019 مقابل 0.9 مليار لعام 2010، وبلغ حجم رأس مال الشركات العاملة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 369 مليار جنية في عام 2020 مقابل 44.74 مليار جنية في عام 2010. وساهم ذلك القطاع في توفير مصدر دخل بالعملات المحلية والأجنبية للبلاد فقد وردت شركات المحمول العاملة في مصر قيمة 1.1 مليار دولار، و10 مليار جنية لخزانه الدولة نظير الحصول على رخص الجيل الرابع للمحمول الثابت والأرضي الافتراضي. كما شهدت نفس الفترة دخول شركة المصرية للاتصالات في سوق خدمات اللاسلكية ليصبح أول مشغل وطني متكامل يدخل ذلك المجال مقابل سداد مبلغ 7 مليار دولار لخزانه الدولة[75].

فقد نجحت جهود مصر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في استعادة مكانتها إقليميًا وعالميًا

- " استضافت مصر فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية WRC-19 وجمعية الاتصالات الراديوية RA-19 في مدينة شرم الشيخ؛ والذي عقد لأول مرة خارج المقر الرئيسي للاتحاد الدولي للاتصالات منذ 20 عاما.

- انتخاب مصر لرئاسة اللجنة الفنية المتخصصة للإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد الافريقي لمدة عامين.

- فوز مصر بعضوية المجلس الإداري للاتحاد الدولي للاتصالات عن قارة أفريقيا للفترة من 2019 حتى 2022.

- استضافة فعاليات الدورة العاشرة لمنتدى البريد الافريقي ، وفوز البريد المصري خلال فعاليات المنتدى برئاسة رابطة رؤساء الهيئات البريدية الأفريقية لمدة عامين.

- تنظيم فعاليات الأسبوع الافريقي للإتاحة التكنولوجية للأشخاص ذوي الإعاقة Accessible Africa Week كمنحة تدريبية كاملة حول الإتاحة التكنولوجية والتكنولوجيا المساعدة.

- انتخاب مصر لرئاسة المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإجماع الأعضاء لمدة عامين."[76].

هذا فضلًا عن الانتهاء من تجهيز معمل الأمم المتحدة الإقليمي في القرية الذكية لرعاية الإبداع التكنولوجي في أفريقيا والذي تم إطلاقة في 2017 بهدف تنمية مهارات وتعزيز قدرات الباحثين والعاملين بالمجالات التكنولوجية من مختلف أنحاء القارة الأفريقية. بالإضافة إلى تطوير حلول تكنولوجية إبداعية باستخدام برمجيات مفتوحة المصدر والبيانات مفتوحة للتعامل مع التحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخدمة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، يختص ذلك المركز على مجالات إدارة المخلفات والمحافظة على البيئة، وتيسير التعليم لذوي القدرات الفائقة، والوقاية من الأوبئة، والسياحة العلاجية، وترشيد استهلاك المياه في مجال الزراعة[77].

---

[74] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره

[75] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره

[76] الهيئه العامه للاستعلامات -مقال بتاريخ 15 يونيو 2020

[77] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره

وما زال العمل جاريًا على قدم وساق لتعظيم استفادة مصر من التكنولوجيا الحديثة للدخول في سباق الثورة الصناعية الرابعة والتي تسمى الثورة المعلوماتية، لتعود مصر إلى تبوء مكانتها كدولة رائدة في بعدها الإقليمي والأفريقي والدولي[78].

شكل رقم (3) يوضح حصاد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2020

[79]

المصدر / رئاسه مجلس الوزراء

(2-1-2): خلاصة العلاقة بين تطور البنية التحتيه الأساسيه والتكنولوجية فى مصر وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (2010-2019)

[78] المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجيه -مرجع سبق ذكره
[79] شكل رقم (3) حصاد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2020 -رئاسة مجلس الوزراء

البنية التحتية المتطورة هى الخطوة الأولى فى مسيرة تطور المجتمعات والتنمية الاقتصادية والمفتاح الأساسى لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأدركت مصر خلال السنوات الأخيرة ذلك، وعملت الدولة على تطوير البنية التحتية وإنشاء المدن الجديدة، ليس فقط المتعلقة بشبكات الطرق والكبارى والنقل ولكن أيضًا فى إنشاء شبكة اتصالات حديثة، وتوفير المعلومات ووضع الخريطة الاستثمارية ، وتظهر الأرقام الصادرة عن مؤسسات محلية ودولية حجم الاستثمارات التى قامت الدولة بضخها فى مجال تطوير البنية التحتية وإنشاء بنية عالية الجودة وفقًا لأعلى المعايير العالمية وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، وهو ما أنعكس بالإيجاب على جذب الاستثمارات الأجنبية، وجعل مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبى فى إفريقيا والشرق الأوسط . وجاء حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر بنسبة 11%، ليصل إلى 9 مليارات دولار عام 2019، بما يمثل 20% من إجمالى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر فى القارة (45.4 مليار دولار)، وذلك مقارنة بـ 8.1 مليار دولار عام 2018، و7.4 مليار دولار عام 2017، و8.1 مليار دولار عام 2016، و6.9 مليار دولار عام 2015، و4.6 مليار دولار عام2014، وبشأن أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، أبرز الإنفوجراف، أنها قد سجلت 126.6 مليار دولار عام 2019، مقارنة بـ 73.1 مليار دولار عام 2010، و20 مليار دولار عام 2000. وقد وصلت نسبة الأرباح المعاد استثمارها للشركات متعددة الجنسيات من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر إلى 41%، كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 11%، لتصل إلى 14 مليار دولار مع بقاء مصر الدولة الوحيدة التى ارتفعت التدفقات إليها ،هذا وقد استحوذت مصر على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 11.9% عام 2019، مقارنة بـ 8.4% عام 2018، كما احتلت المركز 15 عالميًا من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2019، مقارنة بالمركز الـ 23 عام 2018 .[80]

شكل رقم (4) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفى مصر خلال الفتره من عام 1991 حتى عام 2019 [81]

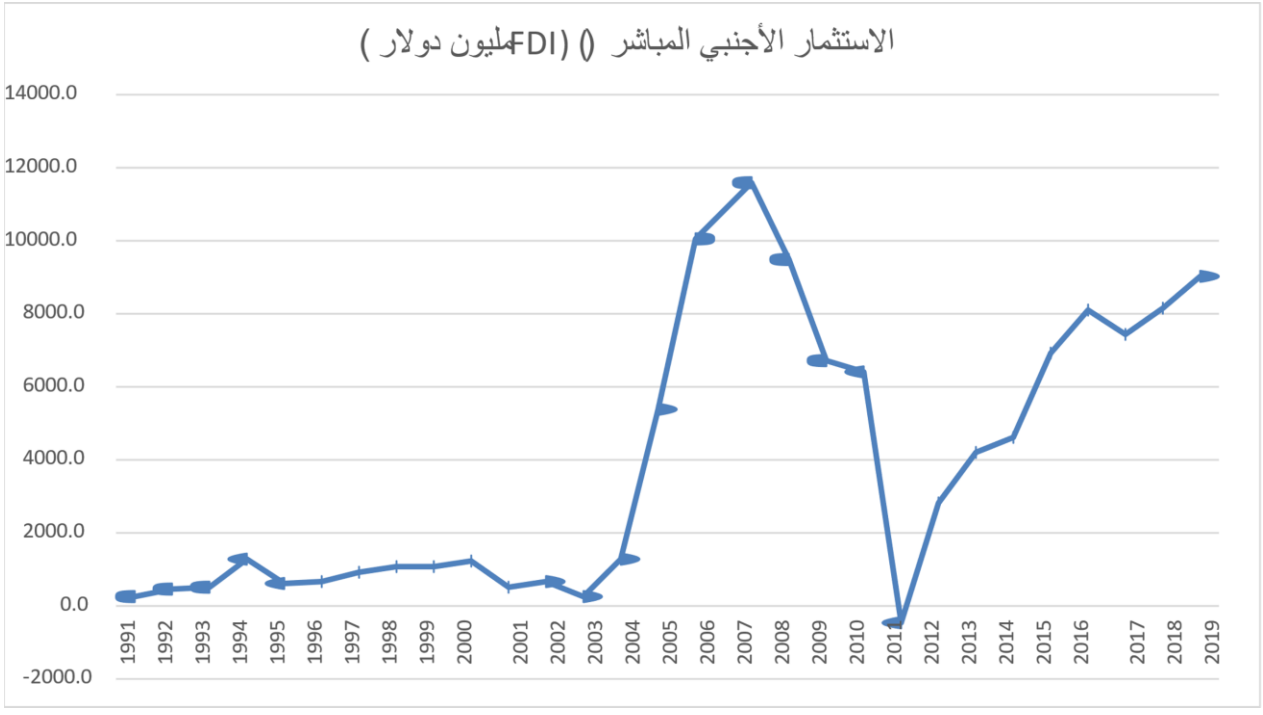

المصدر /البنك المركزى المصرى

[80] صحيفه اليوم السابع مقال بتاريخ 29 سبتمبر 2020

[81] شكل رقم (4) يوضح حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر _ البنك المركزى المصرى

جدول رقم(1) موضحا إجمالى الاستثمارات العامة للقطاعات الموضحة بداخله وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفتره من عام 2009 حتى عام 2020

السنه	الكهرباء (مليون جنبة)	الاتصالات والمعلومات (مليون جنبة)	النقل والتخزين (مليون جنبة)	تشييد وبناء (مليون جنبة)	اجمالى الاستثمارات العامة (مليون جنبة)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليون دولار)
2010/2009	15862.6	2195.1	16764.2	1063.1	35885	6385.6
2011/2010	16880.1	1648.4	15830.3	962.5	35321.3	- 482.7
2012/2011	15662.8	1023.6	17860.4	809.8	35356.6	2797.7
2013/2012	12139.9	931.9	14443.1	867	28381.9	4192.2
2014/2013	13279	747.6	16258.4	811	31096	4612.2
2015/2014	17054.9	901.5	20846.8	1111.2	39914.4	6925.2
2016/2015	12450.7	943.6	26175.4	4630	44199.7	8106.8
2017/2016	12547.31	2221.6	304970.6	1474.3	321213.8	7408.7
2018/2017	96547.31	3660.29	73756.27	33599.5	207563.4	8141.3

2019/2018	73084.7	5585.2	34751.3	32484.6	145905.8	9010.1

المصدر: وزاره التخطيط والتنمية الاقتصادية

ويتضح لنا من الجدول السابق هروب الاستثمار الأجنبي خارج مصر خلال عام 2011 بسبب الأوضاع السياسية التي أحدثتها ثورة يناير 2011 وترتب عليها ظهور رقم الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو موضح بالجدول عاليه ، كما تلاحظ ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام التالية لاسيما اعتبارا من عام 2014 نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق على قطاعات البنية التحتية ومنها الكهرباء والنقل والتشييد والبناء والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

مما سبق يتضح أن الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجية وتوفيرهما مع وجود استقرار سيايى وبيئه مناخ استثمارى مناسب لاسيما مع قيام الدولة بتعديل التشريعات ووضع حوافز استثمارية وتميزها بوجود سوق واسع يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد من حجم التدفقات الواردة للدولة ، مما يؤكد وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق على البنية التحتية الأساسية التكنولوجية وحجم الاستثمار الأجنبى المباشر .

(3) :أهم المشاكل والتحديات التي تواجه تطوير البنيه التحتية الأساسية والتكنولوجية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر

-الإفتقار الى حرفيه الترويج الى مشروعات البنية التحتية والتكنولوجية والتي من شأنها ان تجذب الاستثمار الاجنبى المباشر إلى مصر ،وهذا يؤثر بالضرورة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ذلك لأن الترويج بعد من أهم العناصر اللازمه لجذب روؤس الأموال الأجنبيه إلى مصر .

-عدم كفاءة العمالة وارتفاع تكلفة الإنتاج

-نقص العمالة الماهرة والمدربة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مصر الأمر الذى يصنع تحديا كبيرا أمام الدولة في تطوير البنيه التكنولوجية بها .

-تُعد تكلفة العمالة والإنتاج في مصر من أكبر دول العالم ، الأمر الذي يدعو إلى رفع مستوى العمالة في مصر من خلال تطوير التعليم المهني، وتوفير البرامج التدريبية التي تُسهم في خلق ثقافة عمل محترفة ورفع الإنتاجية.

-عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة في إداره أجهزه الاستثمار من أجل انجاز المعاملات بكفاءة عالية.

-الأمية التكنولوجية فما زال الكثيرون من أفراد المجتمع غير قادرين على التعامل مع آليات تنفيذ تلك الخدمات والمعاملات التكنولوجيه، خصوصاً مع عدم وجود بدائل .

- عدم توافرمناخ استثماري جيد

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية العديد من العقبات المرتبطة بتوفير مناخ الاستثمار الملائم والذى ينبنى على عده عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ، فأهم العوامل الاقتصادية اللازمة لتوفير المناخ الملام للاستثمار الأجنبي المباشر هو استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة التحكم في العجز المالى والتجارى ومعدل التضخم

،كذلك يرتبط توفير مناخ الاستثمار بمجموعه أخرى من العوامل غير الإقتصادية والتي تشكل في مجموعها تحديات حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية والتي يتمثل أهمها في توفير الاستقرار السيايى والامنى والحرفية في الترويج والبنية التحتية الملائمة وخدمات ما بعد الاستثمار وارتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بإجراءات الاستثمار ومدى التوافق بين أهداف المستثمر الأجنبي وأهداف الدول المضيفة والطاقة الاستعيابية للاقتصاد القومى .[82]

- انخفاض قيمة العملة أمام الدولار من التحديات الكبرى التي يواجها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة والقطاعات الاقتصادية الاخرى بصفة عامة خلال الفترة الراهنة ومازالت مستمرة في التأثير على تكلفة الخدمات والمنتجات التكنولوجية المقدمة من المؤسسات لعملائها من ناحية وعلى القوة الشرائية للعميل من جهة أخرى الامر الذي أثر بالتبعية على المراكز المالية للشركات داخل القطاع وخططها التنموية.83

- هروب الكفاءات من العاملين المصريين نتيجة أيضا لارتفاع الأجور فى الاسواق الآخرى فى مقابل تراجعها بشكل كبير فى السوق المصرية يهدد قدرة الشركات المحلية على المنافسة والاستمرارية فى مواجهة شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية، الأمر الذى يضع تحديا كبيرا أمام وزارة الاتصالات فى تنمية العنصر البشرى، وبذل جهد أكبر فى تدريب وتأهيل الشباب والخريجين لسوق العمل .[84]

- وجود اختلالات هيكلية تقف فى طريق الاستثمار، ومنها استمرار البيئة الحالية ذات أسعار الفائدة المرتفعة نسبيا بعد التخفيضات الأخيرة فالزيادات المتتالية فى أسعار الفائدة أثرت على تدفقات الاستثمار بجميع أشكاله، فتلت كل زيادة فى أسعار الفائدة انخفاض فى الاستثمار الخاص، حيث إن ارتفاع تكلفة التمويل أدى إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة، ومن ناحية أخرى فارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى توجيه فوائض الأموال المتاحة للاستثمار لشراء أدوات الدين لارتفاع العائد وانخفاض المخاطر ، كذلك كان هناك تاثير للترتيب العالمى لبيئة الأعمال فعلى الرغم من أن مصر كانت من بين البلدان الأكثر تحسنا فى مؤشر البنك الدولى لسهولة ممارسة الأعمال، لكنها جاءت أيضا فى مرتبة متأخرة، كما تحتل مصر المرتبة الـ93 من بين 140 دولة فى مؤشر التنافسية العالمى، التابع للمنتدى الاقتصادى العالمى وهو ما يستدعى جهودا متكاملة لتحسين ترتيب مصر فى هذه المؤشرات وبقوة . [85]

- عدم كفاءة وارتفاع تكلفة بعض خدمات البنية الأساسية -

"حيث تعتبر البنية الأساسية من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تسهم في خفض تكلفة الأعمال وبالتالي ترفع من معدل العائد من الاستثمار، وقد اهتمت الدولة بتحسين البنية الأساسية لكن هناك بعض الخدمات تسبب إعاقة للمستثمر مثل:

ارتفاع أسعار بعض الخدمات اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.

[82] دكتور / فريد أحمد قبلان -الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات – دراسة مقارنة كوريا الجنوبية - ماليزيا -المكسيك- مصر - الأردن -تونس-البحرين . دار النهضة العربية -الطبعة الأولى 2008 ص325-326

[83] جريده الشروق مقال بتاريخ 19 يناير 2019 ويمكن الاستدلال عليه من الرابط الاتى https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19012019&id=90739710-8beb-484f-aa94-09cd769275a1

[84] جريده الشروق المرجع السابق

[85] جريده الشروق مقال بتاريخ 15 أكتوبر 2019

ارتفاع تكلفة النقل الداخلي مع انخفاض كفاءة وسائل النقل.

ارتفاع تكلفة النقل الجوي مع قلة الفراغات المتاحة للشحن الجوي الذي يعرض المنتجات للتلف كما لا توجد وسائل نقل جوي مباشرة ومنتظمة بين مصر وبعض الدول مثل الكوميسا ودول أمريكا اللاتينية.

ارتفاع تكلفة النقل البحري وقلة وجود شركات ملاحية متخصصة حديثة للنقل بالحاويات وعدم تفعيل الموانى الجافة فضلا عن سوء حالة بعض المعدات المستخدمة في الموانى المصرية من الأوناش فضلاً عن محدودية خطوط الملاحة البحرية من وإلى شرق وغرب أفريقيا وعدم توفر خطوط ملاحية مباشرة إلى أوربا وأمريكا بالقدر الكافي.

ضعف مساهمة السكك الحديدية في حركة التجارة الخارجية نظراً لأن شبكة الخطوط الحديدية لا تسمح بتسيير قطارات منتظمة للبضائع.

عدم مسايرة البنية الأساسية المعلوماتية في مصر واللازمة لتسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات بين فروع الشركات متعددة الجنسيات وبين المركز الرئيسي في دوال العالم "[86].

- البيروقراطية وتعقد الإجراءات:

"تعتبر البيروقراطية هي العدو الأول للاستثمار في مصر، فالتعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمر الأجنبي أدت إلى تصنيف مصر ضمن الدول الطاردة للاستثمار وليست الجاذبة له، وعلى الرغم من رفع الحكومات المتعاقبة لشعار محاربة الروتين، إلا أن المعوقات والمشاكل الإدارية ما زالت قائمة لأسباب عديدة منها ما يتعلق بطبيعة الإجراءات ذاتها، ومنها من يندرج تحت بند الفساد وطلب الرشوة حتى يمكن إنهاء الإجراءات دون مشاكل وفي وقت مختصر، وقد كان ضمن المقترحات لتحسين صورة الاستثمار في مصر ما يعرف بتطبيق أسلوب "النافذة الواحدة" أمام المستثمر الأجنبي، بمعنى أن يتعامل المستثمر مع جهة واحدة فقط لإنهاء كافة الإجراءات المتعلقة بالمشروع الخاص به، وللأسف لم يسفر التطبيق العملي لهذا الأسلوب عن التحسن المنشود بسبب تعارض الاختصاصات بين الأجهزة الإدارية للدولة.

وعلى الرغم من تزايد عدد الأصوات التي تنادي بمحاولة إيجاد الحلول الجادة لعلاج مشاكل البيروقراطية في مصر إلا أن الشكاوى مستمرة من تعقد وطول فترة الإجراءات، إلى جانب كثرة التعديلات والتشريعات، الأمر الذي يسبب إرباكا للمستثمر الأجنبي ويؤدي إلى عدم وجود ثقة في نجاح المشروع، فعلى سبيل المثال تعتبر إجراءات تأسيس مصنع في المدن الجديدة من الإجراءات التي تستغرق سنة كاملة، فالترخيص لا يصدر إلا بعد بناء المصنع، ولا يحصل المستثمر على ترخيص نهائي قبل البناء وهو الأمر الذي يؤثر على إمكانية منح ائتمان له من البنوك، والتراخيص التي تصدر للمصنع غالبا ما تصدر مؤقتة لمدة تتراوح من سنة إلى خمس سنوات، ففي مدينة 6 أكتوبر على سبيل المثال يجد المستثمر نفسه محاصرا بالتعقيدات الإدارية وتعارض الإجراءات بين وزارة الصناعة وجهاز المدينة ووزارة الإسكان حتى يستطيع الحصول على الترخيص، ثم إجراءات وتعقيدات جديدة مع الدفاع المدني، الهيئة العامة للتصنيع، ثم جهاز شئون البيئة وقد يتطلب الأمر الحصول على موافقة الهيئات المعنية بالآثار للتأكد من أن

هبه الله محمود محمد إبراهيم ،2010، أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها ، رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق -جامعة المنصورة -دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى ص 1212-1213

الأرض المقام عليها المصنع أو المشروع ليست منطقة أثرية، وكل إجراء من هذه الإجراءات يستغرق وقتا ومعاناة تجعل أي مستثمر أجنبي أو محلي يفضل البحث عن مناخ استثمار أفضل بدول أخرى بعيدا عن البيروقراطية والتعقيدات الإدارية " .[87]

- زياده عدد السكان

إن الزيادة الكبيرة و العشوائية في عدد السكان تحتاج إلى تصحيح حيث تعتبر أشد التحديات فتكا بأي خطة تنمية اقتصادية طموحة حيث أن العدد الكبير من السكان يشكل ضغطا كبيرا على الموارد وعلى الخدمات المقدمة للمواطنين الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المسؤولين وصناع القرارات.

- احتلال مصر المرتبة الـ93 من بين 140 دولة في مؤشر التنافسية العالمي، التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر .

- ضعف التمويل اللازم لإقامة مشروعات البنيه التحتيه والتكنولوجية في مصر .

النتائج

- مساهمه تطوير البنيه التحتيه والتكنولوجيه في مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذى من شأنه دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنموية، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال خلق وتوفير فرص العمل اللازمه لتوظيف الشباب، وبالتالي الحد من مستويات البطالة المرتفعة.
- وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق على البنية التحتية الأساسية التكنولوجية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.
- مساهمه تطوير البنية التحتية والتكنولوجيه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمكنت الدولة المصرية من جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك نتيجة الجهود التنموية المكثفه التي بذلتها الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة من أجل تطوير البنيه التحتيه والتكنولوجية في الدولة المصرية .
- مساهمة مشروعات البنية التحتية التي نفذتها الحكومه المصريه في الربط بين المحافظات وتمهيد الطرق وبناء الكباري وتوفير التكنولوجيا الحديثة في توفير مناخ اقتصادي يسمح بجلب الاستثمارات الأجنبية المباشره الى مصر.

[87] هبه الله محمود محمد ، مرجع سبق ذكره ص1209،1208

- مساهمة الجهود المبذولة من الحكومة المصرية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في استعادة مكانتها إقليميًا وعالميًا، وقد كان ذلك جليًا في استضافة مصر لعدد من الفعاليات والمؤتمرات العالمية الهامة.
- مساهمه الجهود المبذوله من الدولة في قطاع النقل البحرى من اعاده هيكلة الموانئ البحرية في جذب الاستثمار الاجنبى المباشر.
- -مساهمة تحسين وتطوير كفاءة دور المؤسسات في الدول في استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية، من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين بعدم فرض قيود على تدفقات رؤوس الاموال وتفعيل دورها في المكافحة والتصدي للفساد، إضافة إلى تطوير دور الرقابة القضائية على مؤسسات الدولة.
- مساهمة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في مصر بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر.
- مساهمة تطوير مشاريع البنيه التحتيه في مصر في جذب رووس الأموال الأجنبية الى مصر حيث قامت الحكومة المصريه بتطوير المناطق الصناعيه سواء الحرة أو الخاصة وكذلك تحديث المشروعات الخاصة بالبنية الأساسية والمرافق العامة .

التوصيات

- ضروره الاهتمام بالدراسه الاقتصادية لمشروعات البنية التحتية حيث ان مشروعات البنية التحتية الجيدة تدعم الاقتصاد وتساعد على نموه، فالتنمية الإقتصادية بحاجة شديدة للدعم من خلال مشروعات البنية التحتية خاصة حينما تحفزها في مراحل الانحدار والأزمات، كما أن الأرباح التي تنتجها مشروعات البنيه التحتيه تساهم بدورها في دعم الاقتصاد الوطنى .

-ضروره الاهتمام بمشروعات البنيه التحتيه الجيده حيث انها تسهم في تحسين الوضع التنافسي والقدارت التنافسية للدول المختلفة، حيث تعتبر أحد محددات التنافسية باعتبارها ركيزة قيام نشاطات اقتصادية فعالة، والمساهمة في تغطية كلفة التبادلات التجارية، بخلاف توفير الدعم الكامل للأسواق الاقتصادية المختلفة على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية .

- ضروره الاستمرار في الحفاظ على تطوير البنيه التحتيه والتكنولوجية في مصر من أجل جلب المزيد من الاستثمار الأجنبى المباشر ذلك حيث ان الاستثمار الاجنبى المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة وبالتالي الحد من البطالة ويمكن أن ترتفع بوجوده أرقام الناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

- العمل على الترويج للمشروعات المطروحة في القطاعات ذات المزايا التنافسية في مصر والتي من شأنها زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر فالترويج يستلزم وضع خطه تسويقيه لترويج الدولة في الخارج كوجهة استثمارية مميزة .

-توفير المناخ المناسب والبيئه الاستثماريه المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر وذلك عن طريق تيسير الإجراءات بهدف دفع الاستثمارات وفى الوقت نفسه استهداف عدد من المستثمرين الذين لديهم بالفعل استثمارات فى مصرمن أجل التوسع فى استثماراتهم وضخ استثمارات جديدة.

- التوسع في إنشاء مناطق حرة جديدة بهدف جذب المستثمرين عبر توفير مزايا تنافسية وخدمات عالمية حيث باتت تشكل عنصر أساسيا في المنظومة الاقتصادية الشاملة التي تساهم في نمو الناتج الأجمالى كما أنها أمد الحلول المبتكرة التي لجأت إليها دول العالم للاستثمار في صناعة المستقبل حيث أنها تساهم بدور رئيسى في تطوير وتنمية الاقتصاد العالمى وتلعب دورا هاما في استقطاب الاستثمار في مجالات صناعية وتجارية وخدمات متنوعة كما أنها تساهم في تسهيل تدفق رؤوس الأموال وتنشيط الاقتصاد وقطاعته وتطوير القدرات البشرية .

- الاستفادة من الموقع الجغرافى لمصر وطرح مشروعات بنية تحتيه وتكنولوجية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي على الاستثمار في مصر .

- الاهتمام بتطوير القوى العاملة وإكسابها مهارات جديدة، خاصة موظفي الخدمة المدنية والمعلمين وموظفي القطاع الخاص والقوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل التكيف على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والحرص على تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية.

- أهمية تناسب مخرجات الانظمة التعليمية مع متطلبات سوق العمل والاهتمام لتطوير المهارات اللازمة لسوق العمل مما يؤدى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين البيئة الاستثمارية بصفة عامة

- تذليل كافه الصعوبات والمشاكل التي تواجه تطوير البنيه التحتيه والتكنولوجية في مصر وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشره سواء من الناحية الاقتصادية او القانونية أو الإدارية .

- منح المستثمر الأجنبي بعض المزايا في المشاريع ذات الأولوية من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر

- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البنية التحتية والدخول في شراكات مع القطاع العام على أساس نظام BOT الذى يعنى قيام الشركات الأجنبية ببناء وتشغيل مشروعات البنية التحتية الأساسية أو التكنولوجية ثم يتم تحويله مره أخرى للحكومة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها ويتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد مناسب للمستثمر

- تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار بما يتلائم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية

تقديم حلول للمشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين في مجال توفير مواقع استثمارية تفى بمتطلبات المشاريع الاستثمارية وتسريع العمل في مجال تخصيص الأراضي الصناعية

-إقامة العديد من المناطق الحرة وتهيئة الأجواء وتحسين البيئة الاستثمارية ولاسيما ماتحظي به مصر من مقومات طبيعية تزيد من إمكانية نجاح هذه المناطق فضلا عن كونها تشكل سوقا تجاريا واسعا وممرا استراتيجيا بين الشرق والغرب.

-ضروره الاستمرار في تطوير البنية التحتية والتكنولوجيه لاعتبارها من أهم متطلبات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مصر ، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير خدمات الطرق والموانئ والمطارات والكهرباء والغاز وتكنولوجيا المعلومات.

خاتمة

يتبـين لنـا مـن خـلال دراسـتنا لموضـوع دور مشـروعات البنيـة التحتيـة والتكنولوجية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن تطوير البنية التحتية والتكنولوجيه في مصر أثر على اقتصادها بصورة واضحة وبشكل ملحوظ، حيث أنها ساهمت بدور كبير في دعم جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تزويدها بالكثير من المشاريع التنفيذية والتشغيلية أيضاً، كما أنها ساهمت بشكل قوي في دعم الإنتاج وعملت على نمو وزيادة وتوفير فرص العمل الكثيرة للأفراد باختلاف الفئات العمرية وزياده الناتج المحلى الإجمالى .

قائمه المراجع

الكتب

(1) فريد أحمد قبلان -الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات – دراسة مقارنة كوريا الجنوبية -ماليزيا -المكسيك- مصر - الأردن -تونس-البحرين . دار النهضة العربية -الطبعة الأولى 2008

(2) ياسر إبراهيم محمد داود -دراسة قياسية لدورالاستثمار الأجنبي االمباشر في نمو قطاع الخدمات وبالتطبيق علي قطاع النقل البحري المصري - كليةالتجارة – جامعة السادات .

الرسائل الجامعية

1- جابر سطحى ،2018 ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو ، شهاده دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة .

2- عبيدي هارون ، نصير محمد الأخضر ، فقيري عمار،2017 ،دراسه تحليليه تقيميه لتجربه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر ومصر (2000_ 2016) رسالة ماجستير - جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية السنه الجامعيه.

3- عمار زودة ،2008 ، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر رساله ماجستير جامعة منتوري - قسنطينـة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير.

4- كريمه قويدى ،2011، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعه أبى بكر بلقايد .

5- محمد عبد السلام راشد ، 2015، دور البنيه التحتيه فى جذب الاستثمارات الاجنبيه فى الدول الناميه -دراسه تحليله مقارنه بين مصر وتركيا -رساله دكتوراه- كليه تجاره جامعه عين شمس .

6- هبه الله محمود محمد إبراهيم ،2010، أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقترحات للتغلب عليها ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق -جامعة المنصورة - دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى .

الدراسات

1- أحمد عبد الوهاب ،2019، المركز المصرى لدراسات السباسة العامة ، الإنفاق على البنيه التحتيه بين الوضع الراهن و المامول .
2- إلهام إبراهيم هيبة ، 2019، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات البطالة في مصر خلال الفترة 1991-2016، بحوث ومقالات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة -دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى.
3- رائد محمد حلس ، الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الإقتصادية في نمو الاقتصاد الفلسطيني ، بحث مقدم للمؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية "رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية االقتصادية في فلسطين "جامعة النجاح الوطنية – نابلس
4- زينب توفيق السيد عليوة ، 2011، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، بحوث ومقالات : معهد التخطيط القومي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى.
5- شريط عابد ، طالم على ،2015، الاستثمار الأجنبي المباشر لتفعيل حركية التنمية الاقتصادية في الدول النامية -التجربة السعودية نموذجا ،بحوث المؤتمرات - جامعه لاهاي بهولندا -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى.
6- عبد الفتاح أحمد نصرالله و زكي عبد المعطي أبو ز يادة -نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بعنوان (نحو رؤية شاملة لتعزيز البنية التحتية الاقتصادية في فلسطين) .
7- محمد أحمد السيد ، 2020، تقدير أثر الاستثمار في البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة 1995-2015 ، بحوث ومقالات - كليه تجاره جامعه عين شمس -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى .
8- محمد محجوب الحداد ، شوقى جبارى ، 2013 ، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا - دراسة حالة"تونس ، ليبيا ، مصر" ، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة – دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى.
9- محمد وهيب جمال ،2009 ، العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن ، بحوث ومقالات - كليه تجاره جامعه المنوفية -دار المنظومه -بنك المعرفة المصرى .
10-محمود محمد داغر ، 2010 ، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية) ، بحوث ومقالات ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية-دار المنظومة -بنك المعرفة المصرى .

المجلات

(1) د. ليليا بن منصور ، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية جامعة خنشلة الجزائر – مجله الاقتصاد والتنمية البشرية ص 119
(2) عائشه عزوز ، ليندا بولعسل ،2020 ، مساهمة البنية التحتية للنقل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية مجلـة الاستراتيجية والتنميـة المجلد 10 ،العدد06 (خاص) ص 204
(3) بسمه الحداد ، أحمد ناصر زكى ،2020 ، معهد التخطيط القومى _البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا_ سلسله أوراق سياسات رقم (9)

المواقع

(1) المركز المصرى لدراسات السباسة العامة
https://manshurat.org/taxonomy/term/1078

(2) المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية -منصة المرصد المصرى

/https://marsad.ecsstudies.com

(3) الهيئه العامه للاستعلامات

https://www.sis.gov.eg/?lang=ar

(4) مرسال

/https://mersal-ngo.org

(5) الأمم المتحدة الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

https://www.unescwa.org/ar

(6) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء

/https://www.capmas.gov.eg

(7) ويكيبيديا

https://ar.wikipedia.org

(9)مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

/ https://www.idsc.gov.eg

(10)صحيفه صوت الامة

/https://www.soutalomma.com

(11)وزاره الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

https://mcit.gov.eg/ar

(12) صندوق النقد الدولى

https://www.imf.org/ar/Home

OCDE (13)

/https://www.oecd.org

UNCTAD (14)

/https://unctad.org

(15) الهيئه العامه للاستثمار والمناطق الحرة

/https://www.investinegypt.gov.eg

(16) اليوم السابع

/https://www.youm7.com

(17) الشروق

/https://www.shorouknews.com

(18)وزاره التخطيط والتنميه الاقتصاديه

/https://mped.gov.eg

(19) جريده الدستور

/https://www.dostor.org

(20) صحيفة العالم الجديد

/https://al-aalem.com